التجديد في الوحدة اليمنية
دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية

محمد بن إبراهيم الحلوة*

مقدمة:

يمثل قيام الوحدة اليمنية ثالث محاولة وحدوية معاصرة في الجزيرة العربية. فقد سبق هذه التجربة توحيد المملكة العربية السعودية في سبتمبر ١٩٣٢م على يد المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود. وبعد تسعة وثلاثين عاماً وبالتحديد في ديسمبر ١٩٧١م قامت وحدة عربية أخرى في الجزيرة العربية متمثلة في قيام دولة الامارات العربية المتحدة. وبعدها بتسعة عشر عاماً أي في مايو ١٩٩٠م ظهرت التجربة الوحدوية الثالثة في الجزيرة العربية ممثلة في قيام الوحدة بين شطري اليمن. ولاشك أن قيام الوحدة اليمنية مثّل بعثاً للمد الوحدوي في الجزيرة العربية، كما أنه تجسيد لظاهرة «ثورة الأمم على الدول» والتي أعادت شكل الخارطة السياسية في المسرح الدولي المعاصر.

لقد تحولت الوحدة اليمنية وبشكل مفاجيء من أمل ينشده الشعب اليمني منذ مطلع هذا القرن إلى حقيقة ملموسة تعيشها الجماهير اليمنية. ففي دراسته التحليلية لرؤية قيادة الشطر الشمالي من الوطن اليمني لقضية الوحدة اليمنية من خلال مضمون خطب وتصريحات الرئيس علي عبدالله صالح استنتج د. أحمد يوسف «أن قضية الوحدة اليمنية قد احتلت مكانة الصدارة إذا ما قورنت بقضايا السياسة الخارجية في إدراك الرئيس» كما توصل الدكتور أحمد الى «أن القيادة اليمنية تملك رؤية شاملة لقضية الوحدة تتضمن أبعاداً متكاملة لهذه القضية»[١]. في حين وجد «غري غوري غوز» في تحليله لفكرة الوحدة اليمنية أن مقولة «أن اليمن الجغرافية تشكل كياناً سياسياً طبيعياً وأنها يجب أن تتحد في دولة يمنية واحدة تحظى بقول واسع في شمال وجنوب اليمن. وأن الحدود بين الشطرين ينظر إليها كلا الجانبين على أنها حدود وهمية فرضتها القوى الاستعمارية»[٢].

بيد أن هذا التوجيه الوحدوي لم يُترجم إلى خطوات ملموسة إلا في عام ١٩٧٢م، وعام ١٩٧٩م حينما تم التوصل إلى إتفاقيات الوحدة. وحتى هذه الاتفاقيات الوحدوية جاءت نتيجة لضغوط التوتر السياسي والعسكري بين الشطرين ولم تأت من قناعات وحدوية، لذا لم تخرج إلى حيز التنفيذ. لقد فاجأت وحدة مايو ١٩٩٠م اليمنية العالم بالسرعة التي تمت بها وبقوة الدفع الوحدوي في كلا الشطرين وبفاعلية العوامل الموضوعية التي أوجدت الدفع وحددت مساره.

---

* استاذ مشارك بقسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض.

وفي هذه الدراسة يتطرق المبحث الأول للخلفية التاريخية للوحدة اليمنية حيث أن هذه الخلفية شكلت المضمون الفكري للوحدة اليمنية، كما أنها صقلت مفهوم الوحدة عبر الأنظمة السياسية اليمنية المختلفة من ملكية وجمهورية، ويسارية ومعتدلة. ويتطرق المبحث الثاني إلى ميلاد دولة الوحدة ودستورها في إطاره النظري وفي الممارسة. بعد ذلك يتناول المبحث الثالث العوامل التي ساعدت في تشكيل خيار الوحدة الأخيرة وكيف مثلت هذه العوامل مستجدات سياسية في إتفاقية «عدن» التاريخية التي تجسدت في واقع عملي ملموس تمثل في قيام دولة الوحدة في حين لم تنجح الاتفاقيات السابقة (إتفاقية القاهرة) و(إتفاقية الكويت) في ذلك. ثم يلقى المبحث الرابع الضوء على مشكلات الوحدة اليمنية وكيفية تأثيرها على مسيرة الوحدة وتماسكها. وفي الخاتمة استعراض موجز لواقع دولة الوحدة بعد عامين من قيامها.

وفيما يتعلق بمنهج البحث فقد أخذنا بمنهج البحث التاريخي / التحليلي، لأن الوحدة اليمنية ظاهرة يصعب فصل ماضيها عن حاضرها فهي جاءت نتيجة تراكمات أمانٍ وطنية لم تغب في أي مرحلة من مراحل تاريخ الدولة اليمنية المعاصرة. في حين تم الأخذ بالمنهج التحليلي لتفسير الواقع الحالي لدولة الوحدة، ولفهم العوامل التي ساعدت على قيام دولة الوحدة والمشكلات التي تحيط بها. فمعرفة الأبعاد الايجابية والأبعاد السلبية في كيان الوحدة اليمنية سوف يساعدنا على فهم طبيعة هذا الكيان السياسي الجديد وعناصر قوته والمشكلات التي تكمن في رحمه ومن خلال ذلك سوف نستشرف دولة الوحدة.

ونظرا لكون هذه الدراسة أعدت للنشر في دورية فإن الحيز المخصص لها سيكون محدوداً. مما دفعنا لاختصار المدخل النظري للدراسة والولوج الى جوانب الموضوع حتى نصل إلى الغاية التي ننشدها وهي حاضر دولة الوحدة ونظرة في مستقبلها. وحيث أن الوحدة اليمنية حديثة عهد فقد وجدنا في المادة الصحفية المصدر الأساسي للمعلومات عن مسار الوحدة وإن كانت الخلفية التاريخية والمنهج التحليلي قد دفعانا للجوء إلى مصادر ساهمت في إثراء المعرفة عن اليمن ككل وعن الوحدة اليمنية.

المبحث الأول
الخلفية التاريخية

يمثل تاريخ السياسة الخارجية اليمنية حالة جيدة للتكامل بين التاريخ والسياسة، ذلك أن التاريخ يمثل سياسة الماضي في حين أن السياسة تمثل تاريخ الحاضر. إن مسار السياسة الخارجية اليمنية تجاه مسألة الوحدة اليمنية في العهد «الجمهوري» لا يعدو كونه إمتداداً تاريخياً لمسار السياسة الخارجية اليمنية في العهد «الإمامي» رغم التغير الجذري الذي طرأ على طبيعة النظام السياسي في اليمن الشمالي والذي أفرزته ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. لذا فإن من الأهمية بمكان استعراض ـ ولو بشيء من الايجاز ـ التطور التاريخي لمسار الوحدة اليمنية لمعرفة الجذور التاريخية لها.

المرحلة الأولى: (العهد الإمامي) ترجع جذور الوحدة اليمنية المعاصرة الى عام ١٩١١م. ففي هذا

العام عقد الإمام يحيى حميد الدين إمام اليمن مع اللواء أحمد عزت باشا ممثلا عن الحكومة العثمانية إتفـاقية «دعـان» والتي جاءت تتويجاً لمجهودات حربية وسلمية طويلة بين الإمام والعثمانيين. وقد أعطت هذه الاتفاقية الإمام «يحيى» وضعاً وسيطاً شبيهاً إلى حد ما بالإستقلال. ففي الوقت الذي اعترف فيه الإمام بالسيادة العثمانية على اليمن اعترفت السلطات العثمانية بدورها بالشخصية الخاصة للإمام وأعطته بعض النفوذ الديني باعتباره زعيماً لطائفة (الزيدية). لقد كان من شروط الإتفاقية «أن يعترف الإمام بالسيادة التركية، وتقبل الدولة ألا يكون في البلاد غير المحاكم الشرعية التي يعين الإمام قضاتها. ولقد تعهدت الدولة أن تدفع للإمام ولرجاله السادة ومشايخ (حاشد) و(بكيل) مشاهرات مالية مقدارها ألفان وخمسمائة ليرة ذهبية»[٣].

لقد اهتمت إتفاقية «دعان» بتنظيم العلاقة بين الإمام والدولة العثمانية وتحديد اختصاصات الولاة والموظفين العثمانيين وتأكيد النفوذ العثماني في اليمن. وفي الحقيقة لم يكن بوسع الإمام «يحيى» في ذلك الوقت وفي ظل الامكانات السياسية المتاحة آنذاك أن يطلب أكثر مما حصل عليه فيما يتعلق بمسألة السيادة. فهذه الاتفاقية اعتبرها أحد الباحثين في تكوين اليمن الحديث «استجابة منطقية للواقع العثماني واليمني في آن واحد»[٤].

بيد أن الإمام «يحيى» استفاد من إتفاقية «دعان» كمصدر لسياسته الخارجية. فبعد الاتفاقية أعلن الإمام رفضه للحدود السياسية بين الشمال والجنوب اليمني والتي رسمتها كل من الامبراطورية البريطانية والامبراطورية العثمانية عام ١٩٠٤م[٥]. وبدأ في رسم سياسته الخارجية الخاصة حيث بعث برسائل إلى رؤساء المحميات أكد فيها ادعاءات أسلافه فيما يتعلق بكل الجنوب العربي ودعا أولئك الذين يحملون وثائق من سابقية أن يجددوا ولاءهم للسلطة اليمنية المركزية. وفي عام ١٩١٤م تم التصديق على الاتفاقية البريطانية ـ التركية والتي عينت الحدود بين تركيا وبريطانيا في اليمن. ومنذ ذلك التاريخ أُقر التقسيم السياسي لليمن الحديث إلى شمالٍ وجنوب.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وتقسيم الامبراطورية العثمانية أصبح اليمن الشمالي مستقلا، وظل الإمام «يحيى» رافضاً للمعاهدة الانجليزية ـ التركية التي قسمت اليمن بين شمال وجنوب، كما تابع دعوته التقليدية في امتلاك كل اليمن بما في ذلك عدن والمحميات. وفي عام ١٩٢٣م اعترفت عصبة الأمم باليمن الشمالية دولة مستقلة ذات سيادة، وفي نفس العام أصدر الإمام «يحيى» إعلاناً لرؤساء وأهالي محميات حضرموت وعدن مؤكدا وحدة اليمن كإقليم له شعب واحد، ودين واحد، ولغة واحدة، ودعاهم إلى العودة والانضواء تحت ظل وطنهم الأم. وفي السنة التالية طلب الإمام من الحكومة البريطانية إعطاءه إعترافا عاماً بدعواه في أرض أسلافه في عدن والمحميات، على أن يمنحهم تنـازلاً محدوداً فيما يتعلق بالـطريقـة الإدارية التي سوف تخضع لها هذه المناطق الجنوبية مع حماية للمصالح البريطانية في عدن. بيد أنه ظل يطالب بالسيادة النهائية.[٦]

وشهدت الفترة ما بين سبتمبر ١٩٢٧م ويونيو ١٩٢٨م مواجهات مستمرة وصدامات عسكرية بين قوات الإمام والقوات البريطانية استخدمت خلالها القوات البريطانية سلاحها الجوي لردع قوات الإمام[٧]. وانتهت هذه المواجهات بتوقيع «معاهدة الصداقة والتعاون بين اليمن وبريطانيا» في ١١

نوفمبر ١٩٣٤م. واتفق الطرفان بموجب هذه المعاهدة عى الإبقاء على الوضع القائم للحدود لمدة أربعين عاماً قادماً. فقد جاء في المادة الثالثة من المعاهدة:

«يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل إنتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أي منازعة أو مخالفة. وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهده».

وجاء في المادة «السابعة» من المعاهدة:

«يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع، وتبادل وثائق التصديق في صنعاء، ويعمل بها من تاريخ تبادل التصديق وتبقى معمولا بها لمدة أربعين سنة[٨]».

وبهذه المعاهدة تم تجميد الخلاف بين الإمام «يحيى» والحكومة البريطانية مؤقتاً حول مسألة الحدود بيد أنها لم تنه هذه المسألة. كما أن المادة «الثالثة» سالفة الذكر صارت بحد ذاتها مصدراً للمتاعب في السنوات الأخيرة خصوصاً حينما برز الخلاف بين «الإمام» والحكومة البريطانية حول تفسير «الوضع القائم للحدود» ويلخص الدكتور الارياني الآراء حول هذه المعاهدة فيقول:

لقد تباينت الآراء حول تفسير إتفاقية التعاون والصداقة بين اليمن وبريطانيا. فقيل إنها كانت مجرد خط (حدود عسكري) ورأى البعض أنه وإن كان يشوبها بعض الغموض إلا أنها قد رسمت خطاً للحدود الدولية بين جزأي باليمن بينما يرى البعض الآخر أن المسألة التي كانت قيد البحث قد أُجل البت فيها لمدة أربعين عاماً شريطة عدم إحداث أي تغير في الوضع القائم ليس عند الحدود فحسب ولكن في الوضع السياسي القائم في المنطقة المتنازع عليها. ولعل هذا اللبس هو الذي جعل الطرفين وعلى وجه الخصوص بريطانيا يحجمان عن وضع أية قيود على حركة المواطنين والبضائع بين جزأي اليمن[٩].

وعندما خلف الإمام «أحمد» والده الإمام «يحيى» عام ١٩٤٨م اتخذ موقفاً أكثر تشدداً تجاه مسألة ضم الجنوب إلى الشمال. وفي السنوات الأخيرة لحكم الإمام «أحمد» توسعت حدود الادعاءات اليمنية في جنوب الجزيرة العربية ووصلت الى مناطق جديدة لم تظهر من قبل في منظور الإمام «يحيى». فخلال شتاء عام ١٩٥٩م فاجأت مفوضية المملكة المتوكلية اليمنية في واشنطن موظفي وزارة الخارجية الأمريكية المهتمين بالشؤون العربية بإرسالها بطاقة تهنئة فاخرة وغير عادية بها خارطة للجزيرة العربية تمثلت فيها العاصمة اليمنية صنعاء بجوهرة صغيرة تحيطها منطقة مظللة تحدد المدى الذي تشمله أقاليم المملكة اليمنية المفترضة. وقد شملت هذه المنطقة بالإضافة إلى اليمن ـ كما توضحها الخرائط المعروفة في ذلك الوقت ـ عدن وكل محمية عدن وظفار ومسقط وعمان[١٠] لذا وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وسقوط نظام «الإمامة» كانت مطالب اليمن الشمالي في الجنوب اليمني قائمة وإن اختلفت من حين لآخر في حدة لهجة المطالب أو مضمونها.

المرحلة الثانية: (العهد الجمهوري). منذ قيام الثورة اليمنية في سبتمبر ١٩٦٢م وحتى نوفمبر ١٩٦٧م لم تكن مسألة الوحدة اليمنية تحتل مكانة في الساحة السياسية اليمنية. ذلك أن انشغال اليمن الشمالية بالحرب الأهلية وخضوع اليمن الجنوبية للاستعمار البريطاني قد حال دون إحياء تطلعاتها واهتماماتها السياسية الخارجية.

بيد أنه في شهر نوفمبر ١٩٦٧م حصلت تطورات هامة في الساحة اليمنية أوجدت بدورها مناخاً سياسياً جديداً قابلاً لبعث الطموحات السياسية. ففي ٥ نوفمبر ١٩٦٧م جاء القاضي عبدالرحمن الارياني إلى السلطة في صنعاء منهياً بذلك حكم المشير عبدالله السلال ومرسياً أساسا جديداً أكثر صلابة للاستقرار السياسي في اليمن الشمالي. وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م حصل اليمن الجنوبي على استقلاله السياسي وتولت «الجبهة القومية» ـ ذات الميول اليسارية ـ السلطة في عدن معلنة قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

ورغم أن عامل «الوحدة» برز بشكل ملحوظ في توجهات السياسة الخارجية اليمنية في الشمال والجنوب حيث اهتم صانع القرار السياسي في الشمال والجنوب بالشطر الآخر، إلا أنَّ عامل الوحدة أخذ شكل التفاعل السلبي حيث شكّل أحد مسببات الصراع السياسي ومن ثم العسكري بين الشمال والجنوب اليمني. فحالما تولت «الجبهة القومية» السلطة في الجنوب تبنت على الفور الدعوة لإسقاط النظام «الرجعي» في الشمال. لقد حكمت هذه التطورات السلبية العلاقة بين الدولتين اليمنيتين بمنهج الصراع والذي شكل إطار التفاعل السياسي بينهما فيما بعد[١١].

وفي ٢٢ يونيو ١٩٦٩م انتصر الجناح الماركسي في «الجبهة القومية» ومن ثم زاد التوتر وحدة الصراع بين الشمال والجنوب. وبدأ كل طرف يدعم المعارضة للطرف الآخر ويمدها بالمال والسلاح، كما ظهرت بوادر النزوح السياسي الجماعي بين الدولتين حيث توجه معارضو الجنوب إلى الشمال وتوجه معارضو الشمال إلى الجنوب. وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٧٢م بلغ التوتر ذروته عندما وقع القتال بينهما وتلا القتال الوصول إلى أول إتفاقيات الوحدة بين الدولتين والتي تعرف بإتفاقية القاهرة والتي تم التوصل إليها في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢م. وجاء في المادة الأولى من الاتفاقية «تقوم وحدة بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة»[١٢] وحددت الاتفاقية أول خطوة نحو تحقيق الوحدة بلقاء بين رئيسي الدولتين للنظر في الاجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة.

التقى الرئيسان في طرابلس في ليبيا خلال الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م تمشياً مع ما جاء في المادة الرابعة من إتفاقية القاهرة حيث اجتمع كل من القاضي عبدالرحمن الارياني رئيس المجلس الجمهوري في الجمهورية العربية اليمنية وسالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبحضور الرئيس الليبي معمر القذافي. وتلا المحادثات بين الزعيمين صدور بيان طرابلس والذي حدد معالم دولة الوحدة اليمنية الجديدة كما شكل ثماني لجانٍ متخصصة لدفع مسيرة الوحدة بين الدولتين. وأكد بيان طرابلس «على ضرورة الإسراع في تنفيذ إتفاقية الوحدة.. وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد»[١٣].

رغم هذه الاتفاقيات استمر الخوف والحذر السمة البارزة في العلاقات بين الشمال والجنوب. وفي ١٣ يونيو ١٩٧٤م سقط نظام الارياني في الشمال وحل محله نظام العقيد إبراهيم الحمدي. وشهدت العلاقات بين الشمال والجنوب تحسنا ملحوظاً حيث نشطت لجان الوحدة بعد أن كانت مجمدة في أواخر عهد الارياني. كما أن اللقاءات بين العقيد إبراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي بدأت تتم على أرض اليمن بعد أن كانت تتم خارجها. وأهم هذه اللقاءات لقاء «قعطبة» والذي تم في ٢٥ فبراير ١٩٧٧م بين العقيد الحمدي وسالم ربيع علي. ونتج عن هذا اللقاء عدد من الاتفاقيات وتشكيل مجلس تنسيق برئاستيهما. كما تم الاتفاق على تنفيذ إتفاقيتي القاهرة وطرابلس. وتم إقرار صدور أول كتاب موحد للتاريخ اليمني أُتفق على تدريسه في مدارس الشطرين. وتصاعدت العلاقات بشكل إيجابي بين الدولتين حتى تقرر أن يتم إعلان الوحدة في ١٤ أكتوبر ١٩٧٧م خلال زيارة يقوم بها العقيد الحمدي إلى عدن في ذكرى الثورة. وكانت هذه الزيارة المتوقعة أول زيارة يقوم بها رئيس من اليمن الشمالي إلى اليمن الجنوبي. بيد أن العقيد الحمدي أغتيل يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٧م. ورغم أن كلا من «اليردوني» و«بيترسون» لم يصلا إلى استنتاج بشأن الدافع وراء مقتل الحمدي إلا أن توقيت إغتيال الحمدي أوجد انطباعاً عاماً بأن هناك علاقة بين اغتياله وقيام الوحدة اليمنية[١٤]. وبعد اغتيال الحمدي تولى السلطة العقيد أحمد الغشمي والذي أغتيل بدوره يوم ٢٤ يونيو ١٩٧٨م في حين تم تصفية سالم ربيع علي في اليمن الجنوبي يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٨م. ولقد اتسمت فترة حكم الغشمي القصيرة بالتوتر الحاد والحذر في العلاقات بين الدولتين. ووصف كاتب وضع العلاقات بين الدولتين خلال تلك الفترة بالقول:

كانت الفترة الفاصلة بين عهد الحمدي وحكم الرئيس الحالي، التي تولى فيها أحمد الغشمي السلطة، فترة قلق وترقب فبين رغبة سالم ربيع علي في توتير العلاقة مع الشمال.. وبين رغبته الأخرى في الاستعانة به (الشمال) في صراعه مع خصومه في السلطة الذي كان قد تفاقم إلى حد كبير، تأرجحت العلاقة بين الشطرين حتى ذهب الغشمي وربيع في أسبوع واحد ضحية للصراعات حول الوحدة والسلطة بعد أقل من تسعة أشهر على استشهاد الحمدي[١٥].

بعد اغتيال العقيد الغشمي تم تشكيل مجلس رئاسة مكون من أربعة أعضاء من بينهم العقيد علي عبدالله صالح والذي برز على أنه الرجل القوي في المجلس. وفي ١٧ يوليو ١٩٧٨م انتخب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة[١٦]. في حين تولى عبدالفتاح إسماعيل رئاسة الدولة في اليمن الجنوبي. ولم يترك تغير القيادة في البلدين أثراً إيجابياً يذكر على العلاقات المتوترة بينهما. بل أن العلاقات شهدت مزيداً من التوتر نتيجة للنشاطات العسكرية التي قامت بها بعض العناصر من الجنوب ضد الشمال حتى اندلع القتال بين الشطرين في ٢٤ فبراير ١٩٧٩م واستمر لأكثر من ثلاثة أسابيع[١٧].

ومثلما حدث عام ١٩٧٢م أدت الوساطة العربية إلى عقد لقاء قمة بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح إسماعيل في ٢٨ مارس ١٩٧٩م في دولة الكويت. وتمخض هذا اللقاء عن إتفاق الكويت في ٣٠ مارس ١٩٧٩م والذي دعا إلى تشكيل لجنة دستورية لإعداد مشروع دولة الوحدة

خلال فترة أربعة أشهر والالتزام الكامل بالنصوص والأحكام الواردة في إتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.

بيد أن إتفاق الكويت لم يؤد إلى تهدئة التوتر ولم يحد من المشاكل القائمة بين النظامين. فقد تصاعد التوتر من جديد كما استمر دعم كل نظام لمعارضي النظام الآخر. وزادت محاولات التخريب في الجنوب انطلاقا من الشمال، كما تصاعدت المعارك في الشمال انطلاقا من الجنوب.

وفي ٢٢ أبريل ١٩٨٠م تولى علي ناصر محمد السلطة في الجنوب، وبدأت تظهر معالم التحسن في العلاقات بين الدولتين. وكان مفتاح التحسن في العلاقات تخلي الجنوب عن دعم معارضي السلطة في الشمال. تبع ذلك عقد لقاءات قمة (تعز عام ١٩٨١م وعام ١٩٨٢م) بين الرئيس علي عبدالله صالح والرئيس علي ناصر محمد حيث اتفق الزعيمان خلال هذه اللقاءات على تنشيط اللجان المشتركة بين البلدين وتوحيد موقف الشطرين تجاه القضايا العربية.

وخلال الفترة ما بين ١٥ ـ ٢٠ أغسطس ١٩٨٣م عقد المجلس اليمني الأعلى إجتماعه الأول في صنعاء حيث بحث المجلس نتائج أعمال اللجان المشتركة ومنها لجنة الدستور والتي أتمت إعداد دستور دولة الوحدة. ثم عقد المجلس اليمني الأعلى إجتماعه الثاني خلال الفترة ما بين ١٥ ـ ١٧ فبراير ١٩٨٤م وأعطى هذا الاجتماع دفعة جديدة في مسار الوحدة اليمنية.

بيد أن هذا التحسن النسبي في العلاقات بين الشمال والجنوب والذي حقق نوعاً من الاستقرار السياسي لنظام الرئيس علي عبدالله صالح في الشمال كان سبباً في زعزعة الاستقرار السياسي في الجنوب حيث تفاقم الصراع بين الرئيس علي ناصر محمد وأنصاره من جهة والجناح المناوىء له بزعامة عبدالفتاح إسماعيل وعلي عنتر من جهة أخرى. وكانت العلاقات مع الشمال وانفراد علي ناصر بموقف مناقض لموقف جناح عبدالفتاح إسماعيل من الأسباب التي أدت إلى تفجير أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، الدامية في الجنوب والتي راح ضحيتها الآلاف من اليمنيين[١٨]. وكانت هذه الأحداث خاتمة العلاقات بين الشطرين في عهد علي ناصر محمد ونهاية مرحلة متميزة في مسيرة الوحدة اليمنية.

المبحث الثاني
ميلاد دولة الوحدة

مع مطلع عام ١٩٨٧م نشطت مساعي الوحدة اليمنية من جديد. فقد تم لقاء «تعز» بين الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وأدى هذا اللقاء إلى وقف التدهور في العلاقات بين البلدين. وفي مايو ١٩٨٨م تم لقاء قمة آخر بين الزعيمين وأسفر هذا اللقاء عن حلحلة التوتر تدريجيا حيث اتفق الجانبان على تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية ونفذ ذلك في الموعد المحدد وهو الأول من يوليو ١٩٨٨م. وخلال شهر أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٩م أقر برلمان الشطرين الوحدة الانتقالية بين البلدين. كما أعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حرية تنقل

المواطنين بين البلدين دون تصاريح مسبقة. وتم الاتفاق على الاستغلال المشترك للنفط وباشرت الدولتان ذلك.

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م قام الرئيس علي عبدالله صالح بزيارة إلى عدن بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لاستقلال جمهورية اليمن الديمقراطية عن بريطانيا.

وخلال هذه الزيارة والتي تعتبر أول زيارة يقوم بها رئيس يمني من الشمال إلى الجنوب وقع علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض على اتفاقية الوحدة بين الشطرين حيث صادقا على إقرار مشروع دستور دولة الوحدة والذي تم إعداده في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١م. ونصت الاتفاقية على إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشعب والشورى خلال مدة أقصاها ستة أشهر وأن ينظم الرئيسان استفتاءً شعبياً في الشطرين خلال ستة أشهر أخرى، كما تم تشكيل لجنة وزارية مشتركة تشرف على هذه الأعمال. ويمكن القول أن إتفاقية عدن التاريخية قد تجاوزت مرحلة الصيغ الانتقالية للوحدة اليمنية ووضعت اليمنيين على أعتاب الوحدة الاندماجية.

إعلان دولة الوحدة: لقد كانت إتفاقية عدن التاريخية بداية للمساعي الجادة لتجسيد الوحدة اليمنية وإنهاء تجزئة اليمن. فقد تلا هذه الاتفاقية عقد خمسة لقاءات قمة خلال الفترة ما بين ديسمبر ١٩٨٩م ومايو ١٩٩٠م بين الرئيس علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض[١٩]. وتوجت هذه اللقاءات بعقد اجتماع مشترك يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ في عدن بين المجلس الاستشاري في الجمهورية العربية اليمنية وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وترأس الاجتماع سنان أبولحوم من اليمن الشمالية بصفته أكبر الأعضاء سناً. وقد انتخب المجلس المشترك الأعضاء الخمسة في مجلس الرئاسة الجديد وهم: علي عبدالله صالح، القاضي عبدالكريم العرشي، عبدالعزيز عبدالغني، علي سالم البيض وسالم صالح محمد. وأدى أعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية في حضور أعضاء المجلس الاستشاري وهيئة رئاسة مجلس العب الأعلى.

تلا ذلك عقد أول إجتماع لمجلس الرئاسة (يوم ٢٢ مايو) وانتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للمجلس والسيد علي سالم البيض نائباً للرئيس. ثم أصدر مجلس الرئاسة عدداً من القرارات منها: قرار في شأن العلم الوطني، وقرار في شأن شعار الجمهورية وختمها الرسمي، وقرار في شأن نشيد الدولة الوطني، وآخر في شأن اليوم الوطني للجمهورية وهو يوم ٢٢ مايو. كما أصدر المجلس قراراً خاصاً كلف بموجبه السيد حيدر أبوبكر العطاس بتشكيل حكومة الجمهورية اليمنية[٢٠]. وفي نفس اليوم (٢٢ مايو) أعلن الرئيس علي عبدالله صالح في خطاب له من «قاعة فلسطين» في عدن قيام «الجمهورية اليمنية» معلناً بذلك نهاية تشطير اليمن وقيام دولة الوحدة. وقال الرئيس اليمني «سنعمل كفريق عمل واحد وقيادة جماعية واحدة من أجل تحقيق كل الأهداف للجمهورية اليمنية كدولة عربية دينها الإسلام والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي لشريعتها». وبتأكيد الرئيس علي عبدالله صالح على الهوية الإسلامية لدولة الوحدة يمكن القول أن الوحدة اليمنية قد أنهت التجربة العربية الوحيدة لإقامة دولة ماركسية. وقد ترأس الرئيس علي عبدالله صالح أول إجتماع للحكومة اليمنية الجديدة والتي تم تشكيلها برئاسة حيدر أبوبكر العطاس وتضم في عضويتها ٣٢ وزيراً شغل

فيهـا مجاهد أبوالشوارب من الشمال منصب وزير الداخلية والعميد صالح عبيد أحمد من الجنوب منصب شؤون الأمن والدفاع والدكتور عبدالكريم الارياني من الشمال منصب وزير الخارجية[٢١].

وحددت اتفاقية الوحدة الفترة الانتقالية لدولة الوحدة بعامين ونصف العام ابتداءً من ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتنتهي في ٢١ نوفمبر ١٩٩٢م حيث سيتم خلال الفترة الانتقالية إنجاز مشروع قانون الانتخابات العامة وقانون التقسيم الإداري الذي ستجرى الانتخابات العامة على أساسه وعرضهما على مجلس النـواب ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية على أساس التعددية الحزبية وذلك لاختيار مجلس نواب جديد يحل محل مجلس النـواب الحالي والذي يضم مجموعة كبيرة من المعنيين والذين ينتمـون إلى الحزبين الحاكمين من الشمال (المؤتمر الشعبي العام) ومن الجنوب (الحزب الاشتراكي اليمني). وحتى ١٩٩٢/٢/٧م لم يتلق مجلس النواب اليمني مشروع قانون الانتخابات من الحكومة وتـرى دوائر يمنية أن تأخر الحكومة في هذا الشأن يعتبر نوعاً من المماطلة[٢٢]. بيد أن الرئيس علي عبـدالله صالـح أكد من جانبه أن القيادة اليمنية ملزمة ومسؤولة عن تنفيذ الاتفاق وإنهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد. وقال في مقابلة مع جريدة الحياة الصادرة في لندن «يجري الآن التحضير لإعـداد مشروع قانون الانتخابات الذي يُناقش الآن بين الأحزاب السياسية وسيناقش في مجلس النواب، كما سيتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وكل ذلك يسير في إتجاه إنجاز الانتخابات في موعـدها المحدد»[٢٣]. وسوف تكشف الأشهر القادمة مدى جدية الحكومة اليمنية وصحة توقعات المعارضة بشأن عقد الانتخابات في موعدها المحدد.

دستور دولة الوحدة: لقد أنهت اتفاقية ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م مقولة أن النظامين المتناقضين في شمال اليمن وجنـوبـه لن يتفقـا على صيغـة دولة الوحدة. وأوجدت أسسا أكثر واقعية لتجسيد الوحدة الاندماجية بين الشطرين وذلك من خلال المصادقة على مشروع دستور دولة الوحدة.

يضم دستـور دولـة الوحدة (١٣٦) مادة موزعة على ستة أبواب. يتناول الباب الأول الأسس السياسية (م ١ ـ ٥)، والأسس الاقتصادية (م ٦ ـ ١٧)، والأسس الاجتماعية والثقافية (م ١٨ ـ ٢١)، وأسس الدفاع الوطني (م ٢٢ ـ ٢٥). في حين يتناول الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية (م ٢٦ ـ ٣٩). ويتناول الباب الثالث تنظيم سلطة الدولة: مجلس النواب (م ٤٠ ـ ٨١)، مجلس الرئاسة (م ٨٢ ـ ١٠١)، مجلس الوزراء (م ١٠٢ ـ ١١٦)، وأجهزة السلطة المحلية (م ١١٧ ـ ١١٩). أمـا الباب الرابع فيتناول القضاء والادعاء العام (م ١٢٠ ـ ١٢٥). ثم يتناول الباب الخامس شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني (م ١٢٦ ـ ١٢٨). أما الباب السادس فيتناول سريان الدستور وأصول تعديله وأحكام عامة وانتقالية (م ١٢٩ ـ ١٣٦).

وأسند دستور دولة الوحدة رئاسة الجمهورية الى مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النـواب (م ٨٢)، كما نص على تكوين مجلس رئاسة مؤقت في المرحلة الانتقالية من رئيس وأعضاء المجلس الاستشاري (في الشمال)، ورئيس وأعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى (في الجنوب) (م ١٣١). ويمارس هذا المجلس المؤقت «جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في.. الدستور إلى أن ينتخب مجلس النواب مجلس الرئاسة وفقا لأحكام الدستور»[٢٤].

النص الدستوري والممارسة : لقد نظر البعض إلى دستور دولة الوحدة اليمنية على أنه من أرقى الدساتير اليمنية على الإطلاق ، وأكثرها ديمقراطية. ورغم أخذه بالكثير مما جاء في الدستورين الحاليين لدولتي اليمن فإنه لم يكن مجرد (تلفيق) غير منسجم، بل جاء متميزاً بالحقوق الديمقراطية التي أعطاها للمواطن، وباختياره للنظام البرلماني النيابي الذي يضمن جماعية القيادة، وإدارة السلطة من خلال ممثلي الشعب في البرلمان، وفي إفراده العديد من مواده للأسس الديمقراطية والسياسية للمجتمع[٢٥].

بيد أنه رغم هذا الإطراء لدستور دولة الوحدة فإن النظرة الواقعية والقراءة المتأنية للدستور توحي بأن دستور دولة الوحدة يحتوي على العديد من نقاط الجدل والخلاف والتي سوف تجعله يفقد زخمه السياسي حينما يصطدم بأرضية الواقع السياسي اليمني وتبدأ الممارسة الفعلية لمواده.

فموقع الإسلام في دستور دولة الوحدة لايزال محل جدل بين الحكومة والمعارضة. فقد نصت المادة (٢) من الدستور على أن «الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع». والقول بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي يعني أن هناك مصادر أخرى. وهذا الوضع لا يحظى برضى وقناعة الأحزاب والتنظيمات الإسلامية في اليمن ذات النفوذ السياسي القوي. فقد طالبت تلك الأحزاب والتنظيمات في مذكرة سلمتها إلى مجلس الرئاسة بعد الإعلان عن قيام الوحدة بعدم الربط بين الوحدة والدستور «لأنه ربط بين الثابت والمتغير. فالوحدة ثابتة والدستور متغير». لذا شددت الأحزاب والتنظيمات الإسلامية على تعديل بعض مواد دستور دولة الوحدة المخالفة للشريعة بما فيها تلك التي تدعو الى قيام نظام إقتصادي وتعليمي وإجتماعي على أسس إشتراكية[٢٦]. ورغم أن كلمة إشتراكية لم ترد بشكل صريح في الدستور إلا أن الفقرة (٢) من المادة (٦) دعت إلى «بناء قطاع عام متطور قادر على إمتلاك وسائل إنتاجية رئيسية». وهذا يعني في مضمونه تكريس ملكية الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية والتي تمثل أبرز مظهر من مظاهر الاشتراكية.

كما نصت المادة (٢٧) من دستور دولة الوحدة على أن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس». في حين تطالب الأحزاب والتنظيمات الإسلامية والمحافظة بإلغاء جميع القوانين والقرارات التي تتعارض مع الحقوق الشرعية والتي لا تزال سارية المفعول في اليمن (الجنوبي) خصوصاً تلك التي تؤكد التساوي بين الجنسين[٢٧]. ونتيجة لهذا الاختلاف الجذري بين رؤية الحكومة ورؤية المعارضة الإسلامية لموقع الإسلام في دولة الوحدة فقد هددت الأحزاب والتنظيمات الإسلامية بمقاطعة الاستفتاء على دستور دولة الوحدة إذا لم يستجب للمطالب التي تقدمت بها للحكومة والمتضمنة إجراء تعديلات رئيسية على دستور دولة الوحدة[٢٨]. واستجابة لتلك الضغوط الإسلامية وكحل وسط تم التوصل إلى حل سياسي يتضمن إصدار مجلس الرئاسة اليمني بياناً ينص على أن كل مادة في مشروع دستور دولة الوحدة أو أي تشريع صدر أو سيصدر ويكون مخالفاً للشريعة الإسلامية هو باطل.[٢٩]. وبهذا البيان تم تأجيل الخلاف بين الحكومة والمعارضة الإسلامية بشأن أسلمة دستور دولة الوحدة.

بيد أن هذا البيان فجّر خلافاً آخر بين الحكومة واتحاد نساء اليمن والذي يحظى بتعاطف الأحزاب والعناصر الليبرالية اليمنية. وتمحور الخلاف حول قانون الأحوال الشخصية الجديد والذي صدر تمشياً مع توجه الحكومة في تلافي أي خلاف بين الشريعة الإسلامية والتشريعات. وتضمن قانون الأحوال الشخصية الجديد السماح بتعدد الزوجات والطلاق وهذا يتعارض مع «قانون الأسرة» والذي كان معمولا به في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. لذا أصبحت الحكومة في وضع محرج بين مطالب الأحزاب الليبرالية ذات التوجه اليساري والقومي ومطالب الأحزاب المحافظة ذات التوجه الإسلامي. ويمكن القول أن هذا الوضع سوف يحد من خيارات الحكومة وفاعلية الدستور كإطار سياسي لتحقيق الوحدة الاندماجية[٣٠].

وهناك مشكلة أخرى تكمن في دستور دولة الوحدة وهي لا تقل في أهميتها وتأثيرها من الخلاف حول «أسلمة» الدستور. وتتمثل هذه المشكلة في وضع القبائل العسكري أو «عسكرة» القبيلة. فقد جاء في المادة (٢٢) من دستور دولة الوحدة «الدولة هي التي تنشيء القوات المسلحة وأية قوات أخرى، وهي ملك الشعب كله ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة اراضيها وأمنها. ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية». ان مضمون هذه المادة يرفض فكرة «الميليشيات» القبلية شبه العسكرية والتي تمتلكها القبائل اليمنية خصوصاً في الشمال. ويمكن القول أن انضباط قوات القبائل وولاءها القبلي أكثر من انضباط وولاء قوات الحكومة. كما أن هذه القوات القبلية موجودة علنا ولديها كم هائل من السلاح وخبرة في ممارسة القتال وهذا يجعل نزع السلاح منها بمجرد إصدار قانون أو إتخاذ إجراءات إدارية أو أمنية أمراً في غاية الصعوبة. إذ أن الأمر يتطلب تغييراً في قيم ومفاهيم المواطن اليمني، وقبوله لفكرة سلطان الحكومة بدلاً من سلطان القبيلة[٣١] ويبدو لنا أن هذه المادة من الدستور سوف تتحطم على صخرة الواقع القبلي في اليمن ذلك أن الحكومة قد تجد نفسها أن ليس لديها القدرة على التصدي لقوات القبائل وحلها بالقوة.

وعلى الصعيد الخارجي تضمن دستور دولة الوحدة بعض موادّ والتي قد تكون مصدراً لتأزيم علاقات اليمن مع الدول المجاورة والدول الأخرى. وقد تقرأ هذه المواد من قبل الدول المجاورة لليمن قراءة تختلف في المضمون عن الشكل. فقد جاء في المادة (١) من دستور دولة الوحدة «الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها. .». ان تضمين المادة الدستورية عبارة «لا يجوز التنازل عن أي جزء منها» تدفع قارىء الدستور إلى رفع علامات استفهام كثيرة عن مقصد لجنة صياغة الدستور بمضمون هذه العبارة. كما أن ورود هذه الفقرة في الدستور في ظل الغموض الذي يحيط بها سيحد من قدرة الحكومة اليمنية على التحرك السياسي لحل مشكلة الحدود مع الدول المجاورة وبشكل نهائي بما يحقق المصالح الوطنية لجميع الأطراف المعنية.

وجاء في المادة (٢٩) من دستور دولة الوحدة «لا يجوز تسليم أي مواطن يمني إلى سلطة أجنبية». رغم ما توحي به هذه المادة من نزعة وطنية تستجيب لمشاعر المواطن اليمني إلا أنها في حقيقة

الأمر ستوجد مصدر للخلاف حول المسألة الأمنية في علاقات اليمن مع الدول المجاورة خصوصا التي تتواجد بها عمالة يمنية بشكل كبير. لقد قللت لجنة صياغة دستور دولة الوحدة وبشكل كبير من أهمية علاقات اليمن الاقتصادية وتفاعله الاجتماعي مع الدول المجاورة له واختزلت مصلحة اليمن الوطنية فيما ترى أنه يستجيب للمشاعر الوطنية ومن ثم صب هذه المشاعر في مسار الوحدة.

المبحث الثالث

لقد جاءت الوحدة اليمنية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. وهذه العوامل هي التي أوجدت المناخ السياسي والظروف الموضوعية لقيام الوحدة اليمنية. بدون هذه العوامل الجديدة ستبقى الوحدة اليمنية مجرد أمنية وطنية مستمدة من وحي التاريخ اليمني.

أحداث يناير: تمثل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدامية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أهم عامل في توفير المناخ السياسي لقيام دولة الوحدة اليمنية. فهول الكارثة السياسية والتي تمثلت في الحرب الأهلية التي حلت في اليمن الجنوبية وراح ضحيتها عشرات الالاف من القتلى والجرحى والمشردين أوجد زلزالا سياسيا في قيم ومفاهيم الشعب اليمني في الجنوب نتج عنه تغير جذري في الولاء والأوليات السياسية بحيث قفزت مسألة الوحدة إلى مركز الاهتمام في ذهن المواطن اليمني كمخرج من الكارثة[٣٢].

ولم يكن وقع الكارثة بحد ذاته العامل الوحيد الذي أخاف المواطن اليمني في الجنوب بل زادت مخاوفه الدلائل التي بدأت تبرز من جديد وتشير إلى أن الوضع في البلاد يمكن أن ينفجر مرة أخرى على غرار ما حصل في يناير ١٩٨٦م.

لقد بدا واضحاً في الأشهر الأخيرة أن الجناحين في الحزب الاشتراكي اليمني اللذين تحالفا في عام ١٩٨٦م للإطاحة بالرئيس علي ناصر محمد باتا مستعدين لجولة جديدة من المواجهات فيما بينهما في غياب الرجل الذي أعلن اعتزاله العمل السياسي، ذلك أن العداء لعلي ناصر والتخوف من عودته إلى السلطة كان العامل الوحيد الذي جمع بين الجناحين اللذين راح كل منهما يطلق على الآخر تسمية خاصة به حتى صار الحزب منقسماً بين «القبليين» و«القرويين» أي بين الذين جاؤوا من المناطق المحيطة بعدن، خصوصا الضالع وردفان وشماليي الجنوب الذين جاؤوا إلى عدن من قرى منطقة الحجرية الشمالية القريبة مما كان يعرف بـ «الأطراف» (خط الحدود بين الشطرين)[٣٣].

لقد بدا للشارع السياسي اليمني أن الوحدة قد تكون بمثابة عملية الإنقاذ لأهل النظام في الجنوب وليس للنظام نفسه، بدليل أن هؤلاء سيحتلون مواقع مهمة في دولة الوحدة، في حين أن الانفجار كان سيؤدي بهم، أن منطق رجل الشارع اليمني ـ والذي عرف بحاسته السياسية ـ يقول أن الفترة الانتقالية للوحدة والتي حددت لتصبح ثلاثين شهرا بعدما كان مقررا لها ألا تستمر سوى ستة أشهر تجري بعدها انتخابات عامة، إنما مددت بناء على طلب قيادة الجنوب، بل واصرارهم

لكي تتاح لهم فرصة ترتيب أوضاعهم، ذلك أنه لو جرت انتخابات عامة بعد ستة أشهر من إعلان الوحدة سيكون من الصعب على أي مرشح من الحزب الاشتراكي اليمني أن يفوز بمقعد في البرلمان الجديد.

وخلاصة القول أن أحداث يناير ١٩٨٦م كانت العامل الذي بعث فكرة الوحدة ودفعها إلى مكان الصدارة لدى القيادة والشعب اليمني وذلك كمخرج من الكارثة وتجنبا لتكرارها.

«إعادة البناء» في الاتحاد السوفيتي: لقد كانت التطورات السياسية في الإتحاد السوفيتي أحد العوامل الهامة التي ساهمت في إعادة تشكيل السياسة الداخلية والخارجية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. لقد كان الإتحاد السوفيتي بمثابة الركيزة الأساسية والقدوة الحسنة في تطلعات قيادة الحزب الاشتراكي اليمني سواء في نهجه الداخلي أو علاقاته الدولية. وفجأة وبدون مقدمات تذكر وجدت القيادة اليمنية أن ركيزتها الدولية تتلاشى وتنهار أمام تحديات الداخل وضغوط الخارج مما تتطلب إعادة بناء المجتمع السوفيتي «بيريسترويكا».

لقد دعت الـ «بيريسترويكا» إلى تغيير جذري في سياسة الإتحاد السوفيتي وذلك استجابة لتحدي التطور. لقد أصبح هذا التغيير وفقا لـ «غورباتشوف» «ضرورة بلغت حد النضوج، وانبثقت من أعماق عمليات تطور مجتمعنا الاشتراكي»[٣٤]. لقد أحدثت الـ «بيريسترويكا» صدعاً في النظرية الاشتراكية وحدت من شرعيتها كمنهج للتقدم ومن منطقها كمرتكز عقائدي. وفيما يتعلق بعلاقات الاتحاد السوفيتي مع دول العالم الثالث فقد أصبحت في مرحلة «إعادة البناء» تحكمها اعتبارات المصلحة أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية. «فإذا كانت الثورات الراديكالية لا تحدث الآن إلا في الدول المتخلفة تماما والتي لم تصل إلى مرحلة التصنيع فإن الإتحاد السوفيتي في هذه الحالة يلعب لعبة خاسرة»[٣٥]. مثل هذا المنطق لم يكن سائداً بل وغير مقبول في منهج السياسة الخارجية السوفيتية قبل مرحلة «إعادة البناء». لقد أدرك قادة اليمن الجنوبية مدى التأثير السلبي لمفهوم «إعادة البناء» على مستقبلهم السياسي، وعلى شرعية الحزب وبقاء النظام. ذلك أنه «إذا كان غورباتشوف غير راغب في بقاء الماركسية في أوروبا الشرقية فإنه سوف يعمل القليل لبقائها في اليمن الجنوبية»[٣٦]. فمع بداية عام ١٩٩٠م أوقفت موسكو المساعدات الاقتصادية لليمن الجنوبية والتي تقدر بأربعمائة مليون دولار أمريكي. كما خفضت موسكو وبشكل جذري المساعدات العسكرية لليمن الجنوبية. والأكثر من ذلك إعلان موسكو أنها لن تبذل أي مجهود لمعارضة الوحدة اليمنية. لقد أصبحت اليمن الجنوبية غير مهمة في منظور المصلحة الروسية.

وفي ظل هذا الواقع الدولي الجديد أصبح لابد من الاعتراف بالحقيقة والأخذ بطريق يضمن الخروج من المأزق السياسي وحفظ ماء الوجه وهذا الطريق هو طريق الوحدة. يقول سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وعضو مجلس الرئاسة في دولة الوحدة في إجابة على سؤال عن مدى تأثير «إعادة البناء» في الإتحاد السوفيتي على تجربة بلاده الاشتراكية.

نحن نعتقد أن هذا . . يؤثر علينا، خصوصا وأن البعض ينظر إلى تجربتنا على أنها وقعت تحت تأثير النفوذ السوفياتي . . إن ما يحصل اليوم في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية، يلعب دور العامل المساعد، خصوصا فيما يتعلق بجانبه النظري . وعلى هذا الأساس نحن نتأثر، ولكن بقدر كبير من الحذر، لأننا لا نريد النقل، كي لا نقع في المأزق السابق الذي وقعنا فيه، مأزق النقل لكل ما يحدث هناك بشكل نمطي ميكانيكي دون النظر إلى مستوى التطور القائم في بلدنا[٣٧] .

بيد أن ما اعتبره «سالم صالح» عاملاً مساعداً في إعادة الصياغة النظرية، ينظر إليه كاتب هذه الدراسة على أنه عامل رئيسي سواء في الجانب النظري أو الجانب السلوكي في السياسة اليمنية . لقد كشف عمق التحدي الذي أحدثه مفهوم «إعادة البناء» مدى التبعية اليمنية للاتحاد السوفيتي وأفرز أهمية البحث عن مخرج بديل وعاجل للأزمة وتمثل هذا المخرج في «الوحدة اليمنية» .

حالة السلم في العلاقات بين اليمنين : لقد تميزت مشاريع الوحدة اليمنية السابقة لاتفاقية ١٩٨٩م بأنها مشاريع واتفاقيات جاءت كرد فعل للتوتر والاقتتال بين شمال اليمن وجنوبه[٣٨] . فاتفاقية الوحدة اليمنية الأولى (إتفاقية القاهرة) والتي تم التوصل إليها في أكتوبر ١٩٧٢ جاءت بعد الاقتتال الذي وقع بين دولتي اليمن في سبتمبر من نفس العام . كما أن إتفاقية الكويت التي دعت إلى «إعداد مشروع دولة الوحدة» جاءت مباشرة بعد الاقتتال الذي حدث بين الدولتين في أواخر فبراير وأوائل مارس من عام ١٩٧٩م . لذا فإن المشاريع الوحدوية اليمنية السابقة لاتفاقية نوفمبر ١٩٨٩م كانت بمثابة ردود أفعال لأحداث سياسية ساخنة ولم تكن ناتج قناعات وحدوية . أما إتفاقية نوفمبر ١٩٨٩م والتي وضعت الأساس لميلاد دولة الوحدة اليمنية فإنها جاءت في وقت السلم وبدون ضغوط الحرب ونتيجة لقناعات سياسية لدى القيادة والنخبة اليمنية في شمال اليمن وجنوبه . وهذه القناعات وليدة اعتبارات تاريخية ووطنية . في مثل هذه الحالة (حالة السلم) يكون القرار السياسي أكثر موضوعية، كما أن احتمال النجاح في تحقيق الهدف الوطني يكون أكثر من إحتمال الفشل حيث أن الوحدة جاءت نتيجة لجهود سياسية تصب في مجرى المصلحة الوطنية لليمن شماله وجنوبه .

إن هذا القول لا يعني أنه لم تكن هناك ضغوط سياسية داخلية وخارجية دفعت باتجاه الوحدة . فكما سبق أن أشرنا كان لأحداث يناير ١٩٨٦م في اليمن الجنوبية، و«إعادة البناء» في الاتحاد السوفياتي دور في تشكيل صياغة سياسية جديدة في اليمن الجنوبية تقبل الوحدة السياسية . بيد أنه يمكن القول أنه لم تكن هناك حرب بين الدولتين استخدام شعار الوحدة وسيلة للخروج منها . لقد ولدت فكرة الوحدة اليمنية المعاصرة في مناخ سياسي تميز بالسلم وإعادة ترتيب الأولويات والأهداف الوطنية . وهذا جعل خيار الوحدة والذي تم في نوفمبر ١٩٨٩م خيارا موضوعيا أكثر قابلية للاستمرار وأكثر قدرة على مواجهة تحديات الوحدة .

الانفتاح السياسي : لقد تميزت الوحدة اليمنية بتزامنها مع الانفتاح السياسي الذي شهدته كل من اليمنين وبالأخص الجمهورية العربية اليمنية . لقد اقتصر الانفتاح السياسي على إطلاق حرية التعبير عن الرأي وحق تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف دون إيجاد قنوات شرعية تكفل مشاركة

فعلية في صناعة القرار السياسي. مع ذلك فقد سمح هذا الانفتاح السياسي المحدود للقوى السياسية اليمنية أن تعبر عن موقفها من الوحدة والتي ترى هذه القوى أنها أحد الثوابت اليمنية كما أتاح الانفتاح السياسي في الجمهورية العربية اليمنية أوجد المجال للقوى السياسية اليمنية بأن تغرس نفوذها السياسي وبشكل طبيعي في ظل شجرة الوحدة.

لقد نتج عن الانفتاح السياسي في الجمهورية العربية اليمنية «تضخم سياسي» بحيث يصعب على المراقب للوضع اليمني تصور كيف ستتعامل معه الحكومة اليمنية والتي لاتزال في أولى مراحل «المأسسة» السياسية؟ فقد بلغت قائمة الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية عند قيام دولة الوحدة أكثر من أربعين حزبا وتنظيما وتجمعا وجبهة. بيد أن هذا العدد تناقص بعد مرور عامين بحيث وصل الى ٢٨ حزبا وتنظيما في مطلع شهر يوليو ١٩٩٢م[٣٩]. ويرجع هذا الانخفاض الكبير في عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في المقام الأول إلى مشكلة التمويل خاصة بالنسبة للأحزاب حديثة العهد والتي تفتقر للقاعدة الشعبية والايديولوجية. ويعتقد كثير من المراقبين وبعض زعماء الأحزاب والتنظيمات القائمة أن تجربة التعددية السياسية في اليمن لاتزال في أولى مراحل تطورها وأن الشعب اليمني ليس مؤهلاً بعد لممارسة التعددية السياسية كما هو حال كثير من الشعوب التي استطاعت أن تصل الى مرحلة القدرة على التمييز السياسي بين القوى السياسية الفاعلة[٤٠].

كما ظهر في دولة الوحدة اليمنية ١٤٢ مطبوعة ما بين صحيفة يومية وأسبوعية ونصف شهرية ومجلات أسبوعية وشهرية وغيرها من الدوريات والنشرات. ولم يحل دون زيادة هذا العدد سوى صعوبات التمويل ونقص الامكانيات الفنية اللازمة للطباعة[٤١]. وكما هي الحال في التنظيمات السياسية تعاني الصحافة اليمنية من زيادة في الكم ونقص في الكيف إلى الحد الذي وصل بالمسؤولين عن الإعلام وبعض الإعلاميين إلى المطالبة بوضع حد للاسراف الذي وصل إليه حال الصحف اليمنية في وقت مازالت فيه اليمن تحتل موقعاً يتراوح بين الدول النامية والدول الأقل نموا. وتعاني من ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض في مستوى الدخل.

رغم هذه السمات السلبية للانفتاح السياسي في دولة الوحدة اليمنية يمكن القول أنه ساهم في إيجاد أكثر من مرتكز للوحدة اليمنية. فمن ناحية شغل الانفتاح السياسي جماهير الشعب اليمني والقوى السياسية اليمنية في صياغة برامجها وبناء تنظيماتها السياسية. وكل هذه الأحزاب والتنظيمات نظرت للوحدة اليمنية على أنها أهم ثابت في برنامجها السياسي. كما أن الانفتاح السياسي زاد من ترشيد القرار السياسي في دولة الوحدة إذ أعطى القوى السياسية فرصة التعبير عن موقفها تجاه سياسات دولة الوحدة وبرامجها فاستطاعت الحكومة أن تعرف نقاط الضعف ومصادر القوة في آليات دولة الوحدة. كما أن الانفتاح السياسي زاد من شرعية حكومة دولة الوحدة اليمنية في المجال الدولي. فقد نظر كثير من الدول الغربية إلى التجربة الديمقراطية في اليمن رغم تواضعها على أنها خطوة يجب أن تبارك إذ أنها تجسيد للقيم السياسية الغربية كما أنها تضع دولة الوحدة اليمنية في الطريق الصحيح للاستقرار السياسي.

ولقد رافق الانفتاح السياسي في داخل دولة الوحدة اليمنية انفتاح سياسي تجاه العالم الخارجي خصوصاً المجتمع الغربي. وبلغ هذا التقارب ذروته بزيارة الرئيس علي عبدالله صالح للولايات المتحدة الأمريكية في شهر يناير ١٩٩٠م حيث أجرى محادثة إيجابية مع الرئيس الأمريكية جورج بوش. وكانت هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس من الجمهورية العربية اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد نتج عن هذا التقارب اليمني ـ الأمريكي تغير ملحوظ في الموقف الأمريكي تجاه اليمن تمثل بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لمسيرة دولة الوحدة اليمنية وتعزيز التعاون بين البلدين[٤٢]. كما نتج عن هذه الزيارة مزيد من التسامح اليمني تجاه يهود اليمن وعلاقاتهم بالمنظمات اليهودية. وتوج هذا التسامح بزيارة بعثة يهودية أمريكية من أصل يمني إلى اليمن وقيل أن هذه الزيارة تتعلق ببناء معبد وحمام ديني في المنطقة التي يقيم فيها يهود اليمن الذين يقدر عددهم بألف شخص[٤٣].

وباختصار يمكن القول أن الانفتاح السياسي الذي شهدته اليمن مع ميلاد دولة الوحدة اليمنية يمثل أهم ثمار هذه الوحدة بالنسبة للمواطن اليمني، كما أنه ساهم في تشكيل التوجه الوحدوي للقوى السياسية اليمنية والتي اعتبرت الوحدة أهم الثوابت في برامجها السياسية، وزاد من ترشيد القرارات السياسية الحكومية. كما ساهم الانفتاح السياسي في تغيير نظرة الدول الغربية الى اليمن والى دولة الوحدة اليمنية. بيد أن التحدي الكبير الذي ينتظر قيادة دولة الوحدة هو الى أي مدى ستكون الحكومة اليمنية قادرة على توجيه مسار الحياة السياسية في هذا البحر المتلاطم والمليء بالقوى السياسية والمنابر الصحفية والتي تفتقر وبشكل مطلق للتجربة الديمقراطية.

المبحث الرابع
مشاكل الوحدة اليمنية

إذا كان المبحث السابق ركز على العوامل التي لعبت دوراً إيجابياً في قيام الوحدة اليمنية فإن هذه الوحدة كغيرها من الكيانات السياسية لا تخلو من المشكلات والعقبات التي قد تقف في طريق مسيرتها وقد تؤثر على تماسكها بل واستمرارها. ان الوحدة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق غايات تنشدها الجماهير والنخبة الحاكمة. لذا فإن مقياس نجاح أو فشل الوحدة اليمنية يجب أن لا يقاس بإعلان قيامها بل بقدرتها على الاستمرار وتحقيق الغايات المنشودة من قيامها.

إن الوحدة اليمنية يحيط بها مشكلات عديدة وهذه المشكلات وان كنا لا نتوقع أن تعيد تشطير اليمن أو تجزئة كيان دولة الوحدة إلا أنها ستجعل تحقيق الوحدة لغاياتها المنشودة أصعب بكثير مما يتصوره صانعو الوحدة اليمنية.

المشاكل الاقتصادية: تحتل التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية مركز الاهتمام في تفكير شعوب الدول النامية وقياداتها السياسية. والشعب والقيادة اليمنية ليسا استثناء من هذا التوجه، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه جماهير دولة الوحدة اليمنية. وهذا

الوضع الاقتصادي سوف يشكل عبئاً كبيراً على كاهل دولة الوحدة، إذ أنه سيحد من قدرة الحكومة على تحقيق ما ينشده الشعب اليمني من دولة الوحدة.

فعلى صعيد الديون الخارجية وصلت المديونية الخارجية اليمنية وفقا لأرقام نشرت في صنعاء في مطلع عام ١٩٩٢م الى (٧) مليارات و(٢٥٦) مليون دولار أمريكي. ويبلغ نصيب الجزء الجنوبي من اليمن (٤) مليارات و(٣٦٦) مليون دولار. إن الجزء الأكبر في هذه الديون مستحق للاتحاد السوفيتي بما يساوي (٥) مليارات دولار ثم هيئة التنمية الدولية (٤٥٦) مليون دولار. بينما تصل الديون المستحقة للدول العربية الى (٦٦٧) مليون دولار معظمها للمملكة العربية السعودية (٢٢٩,٩) مليون دولار والكويت (١٨٣,٩) مليون دولار[٤٤]. ورغم أن المديونية الخارجية اليمنية جاءت من دول ومؤسسات تمويل دولية وعربية مما يجعل وضع هذه الديون أقل إلحاحاً مما لو جاءت من بنوك تجارية، إلا أن هذه المديونية تشكل قيداً على قدرة اليمن على الاقتراض في المستقبل من البيوت المالية والمؤسسات الدولية.

كما أن الصعوبات المالية التي بدأت تظهر في دول الخليج العربية النفطية، والدعوة فيها نحو ترشيد المساعدات الخارجية، والاعتبارات السياسية التي أفرزها العدوان العراقي على دولة الكويت، وموقف اليمن تجاه دول الخليج خلال الأزمة، كل هذه الاعتبارات قد تحد من إستمرار تدفق المساعدات الخليجية لدولة الوحدة اليمنية.

وبالإضافة إلى صعوبات التمويل الخارجي يعاني اليمن شماله وجنوبه من تقلص كبير في التدفقات المالية من تحويلات المغتربين اليمنيين خصوصاً في دول الخليج. لقد كلفت أزمة الخليج الحكومة اليمنية (٧٠٪) من داخلها بالعملات الأجنبية و(٣٧٪) من إجمالي الناتج القومي. وتشير معلومات نشرها البنك الدولي للانشاء والتعمير في شهر أبريل ١٩٩١م إلى أن اليمن سيخسر حوالي (١,٨) بليون دولار أمريكي خلال عام ١٩٩١م ومبلغا مماثلا خلال ١٩٩٢م نتيجة لأزمة الخليج[٤٥].

والأسوأ مما سبق عودة اليمنيين العاملين بدول الخليج العربية الى اليمن نتيجة للأزمة. ومما زاد الطين بلة أن هؤلاء العائدين جاؤوا ليلقوا عبئاً جديداً على الاقتصاد اليمني والذي يعاني بالفعل من أعباء كثيرة. فقد عاد أكثر من (٧٥٠) ألف يمني إلى بلادهم وأدى ذلك إلى رفع معدل البطالة في اليمن بنسبة (٢٥) بالمئة.

لقد أصبحت الأزمة الاقتصادية في اليمن حديث المسؤولين والشعب، وعزا الرئيس علي عبدالله صالح الأزمة إلى «المتغيرات على الساحة الدولية والاقليمية والمحلية إلى وجود تآمر على اقتصاد الوحدة». كما أشار الى أن حل هذه الأزمة يتطلب «تعاوناً وبعيداً عن النظرة الضيقة للربح السريع.. والمساهمة في إيجاد أوضاع مستقرة للمواطنين وإيصال السلع الضرورية لهم بأسعار معقولة مما يفرض على الحكومة اتخاذ مزيد من القرارات لترشيد الإنفاق ومكافحة التهريب»[٤٦]. بيد أن إلقاء الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية الأزمة على المتغيرات الدولية والتآمر الخارجي على اقتصاد الوحدة لا يلغي حقيقة وتأثير الظروف الموضوعية التي تكمن في بنية الاقتصاد اليمني والتي تتمثل في نقص الموارد الطبيعية، والايرادات المالية، وعدم تحقيق نمو ذاتي للاقتصاد اليمني، والأهم من ذلك قلة إدخار

الفرد في المجتمع اليمني نتيجة لاستهلاك كم هائل من «القات» يومياً. ورغم إتفاق معتادي مضغ القات «أفراداً وجماعات على آثاره السلبية»[٤٧] فإن ظاهرة القات تسيطر على المجتمع اليمني بل وبدأت تغزو الجنوب بعد أن كانت محصورة في الشمال ولا يبدو أن هناك أي مجهودات تذكر للحد منها في المستقبل المنظور.

أما فيما يتعلق بالمصادر الاقتصادية اليمنية القادرة على توفير العملات الصعبة في الوقت الحاضر فتقتصر على إنتاج وتصدير البترول بكميات تجارية. ورغم أن إنتاج البترول سجل رقماً متواضعاً عام ١٩٩١م إذ بلغ مائتي ألف برميل يومياً إلا أن هناك مؤشرات إيجابية عن إمكانية رفع الانتاج. فيوجد الآن في اليمن (١٨) شركة عالمية وعربية حصلت على حق التنقيب عن النفط والغاز. وإحدى هذه الشركات (أوكسدنتال الكندية) تمكنت من اكتشاف حقل كبير بمنطقة مسيلة الواقعة جنوب اليمن وأعلنت في شهر يناير ١٩٩٢م أن الحقل المكتشف ذو جدوى اقتصادية ويبلغ مخزونه الإجمالي (٥٥٠) مليون برميل منها (٢٢٥) مليون برميل يمكن استغلالها تجارياً.

ويتوقع الخبراء أن بمقدور اليمن تصدير ما يقارب المليون برميل في المستقبل المنظور. ووفقا لتقديرات صحيفة «الفايننشال تايمز» اللندنية فإن إنتاج النفط بحجم تجاري سيأخذ وقتاً يتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. وتدعم هذا الرأي توقعات شركة (هنت أويل) والتي اكتشفت أول حقل تجاري باليمن عام ١٩٨٤ وتمكنت من التصدير بعد ثلاثة أعوام ونصف العام اللاحقة. وتذكر صحيفة «الفايننشال تايمز» أنه يوجد في اليمن إضافة إلى المخزون النفطي مخزون كبير من الغاز الطبيعي[٤٨]. وحسب مصادر الصناعة النفطية فإن اكتشاف الغاز في اليمن كان مثار دهشة للخبراء حيث كانت هناك شكوك كبيرة حول وجوده.

ورغم ما سبق الإشارة إليه من كثافة الجهود المبذولة لتعزيز إحتياطي وإنتاج النفط في اليمن فإنه حتى الآن لم ينتج عن هذه الجهود نتائج ملموسة يمكن القول أنها سوف تحسن الصورة بشأن مستقبل الاقتصاد اليمني. فالسنوات الخمس القادمة ستكون سنوات صعبة وقد تنعكس هذه الصعوبات الإقتصادية على الموقف السياسي للمواطن اليمني من الوحدة اليمنية.

كما أن الإرث الاقتصادي الذي ورثته دولة الوحدة اليمنية هو في غاية التعقيد. ومن أبرز المشكلات التي فرضت نفسها على قيادة دولة الوحدة تباين النظم الاقتصادية في شطري اليمن قبل قيام دولة الوحدة. ومن أبرز هذا التباين مشكلة الأرض والعقارات المؤممة فيما كان يعرف سابقا بـ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» ويعرف حاليا بالمحافظات الجنوبية. وترجع جذور هذه المشكلة إلى مطلع السبعينات حينما عمت جنوب اليمن «الانتفاضات الفلاحية» وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي وقانون تأميم الإسكان.

لقد تضمن إعلان دولة الوحدة تطبيق دستور دولة الوحدة والذي يعترف بالملكية الخاصة مما أوجب إعادة النظر في قضية الأرض والعقارات المؤممة في المحافظات الجنوبية والتي أصبحت هماً يومياً للمواطنين ومبعث نزاعات بينهم وصلت إلى حد إستخدام السلاح بين المنتفعين من الأرض وملاك

الأرض[٤٩]. ورغم تشكيل لجنة وزارية في يوليو ١٩٩١م للبحث عن حل مناسب لهذه المشكلة إلا أنه يبدو أن ثمة صعوبات تعترض سبيل المشكلة منها عدم وجود الوثائق التي وُزعت الأراضي بموجبها على المنتفعين، إضافة إلى تباين وجهات نظر المسؤولين في تشخيص المشكلة ومضاعفاتها. وهذا سوف يجعل مشكلة ملكية الأرض الزراعية والعقار في المحافظات الجنوبية مصدراً للتوتر السياسي والأمني في المجتمع اليمني. وقد يجعل التباين في النظم الاقتصادية السابقة لقيام دولة الوحدة مسألة الاندماج السياسي أكثر تعقيداً.

وخلاصة القول أن أهم تحد يواجه دولة الوحدة اليمنية يتمثل بالمشكلة الاقتصادية والتي تطوق الكيان اليمني الجديد دون إيجاد حلول علمية وعملية لها. ويبدو لنا أن الإتجاه الملموس لدى القيادة اليمنية، رغم تشكيل اللجان الاقتصادية والتحدث عن المشكلة، يتمثل بتأجيل النظر في الأزمة الاقتصادية الى أن تحل المشكلات الأمنية والسياسية والتي تسيطر على ذهن الحكومة اليمنية في الوقت الحاضر.

الانفلات الأمني: لقد صاحب ميلاد دولة الوحدة اليمنية ظهور مظاهر العنف السياسي والاضطراب الأمني في مجتمع دولة الوحدة اليمنية. ورغم أن هذه الظواهر كانت موجودة قبل قيام دولة الوحدة في كلا الشطرين إلا أن وجودها آنذاك تميز بالندرة مما جعلها حالات فردية لا يمكن القول أنها تعكس توجهاً سياسياً أو ظاهرة مزمنة. بيد أن ما ظهر من أعمال عنف سياسي ومظاهر إحتجاج أخذت أشكالاً مختلفة منذ قيام دولة الوحدة اليمنية جعل المراقب السياسي يدخل البعد الأمني كمدخل هام في تشكيل كيان دولة الوحدة اليمنية.

فكما هو مألوف في كثير من الدول بدأت في الجامعات اليمنية ظاهرة عدم الاستقرار وبلورة المطالب السياسية مستفيدة من الانفتاح السياسي الذي رافق قيام دولة الوحدة. ففي ١٩٩١/١٢/١٦م بدأ أعضاء هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وعدن احتجاجاً ضد الحكومة تمثل في تجمع أعضاء هيئة التدريس أمام مبنى إدارة الجامعتين على أمل أن يتحول التجمع إلى إضراب عام عن العمل يوم ١٩٩١/١٢/٢٤. وقد أصدر المكتب التنفيذي لنقابة أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين بيانا ضمن فيه مطالب أعضاء هيئة التدريس والتي تضمنت إصدار النظام الخاص لأعضاء هيئة التدريس في الجامعتين وتحقيق المطالب الملحة والمرفوعة في مذكرة قدمتها النقابة إلى مدير جامعة صنعاء[٥٠]. ورغم تواضع هذا الاحتجاج إلا أنه جسد حالة للتعبير عن التذمر من المشكلات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار التي سادت اليمن آنذاك.

ولم تقتصر أحداث الجامعات على مظاهر الاحتجاج المتواضعة. ففي ١٩٩١/٦/٨م دخلت عناصر مسلحة حرم جامعة صنعاء وضربت عدداً من الطلاب بطريقة عشوائية مستخدمة الحديد. وأدى ذلك الحدث إلى غضب عارم في اليمن إذ طالبت نقابة أعضاء هيئة التدريس على الفور مقابلة الرئيس علي صالح «لشرح حقيقة ما جرى في الجامعة»، في حين تساءلت صحيفة ٢٦ سبتمبر الناطقة باسم القوات المسلحة عن المسؤول عن هذا العبث الأمني. وقالت الصحيفة أن «العجيب

في الأمر أن الحادث هذا يصبح قضية حزبية علماً أن الطلبة المعتدى عليهم ليس لهم شأن أو دعوة بأي حزب أو أي منظمة جماهيرية سوى أنهم مجرد طلبة ينتمون إلى كليتي العلوم والادارة»[٥١].

وشاركت النقابات العمالية اليمنية في رفع حدة التوتر السياسي في المجتمع اليمني. فقد دعت النقابات العمالية والمكتب التنفيذي للإتحاد العام لعمال الجمهورية اليمنية إلى إضراب عام يوم ١/٣/١٩٩١م ولمدة ثلاث ساعات وذلك إحتجاجاً على «التسيب الاداري والفساد المالي والاجتماعي والأمني في البلاد. . كما لو أن الدولة لا تدري ولا ترى» وأعرب البيان عن «حرصه الشديد على مصالح العمال وأبناء الشعب كافة والذين ظلوا يرزحون تحت نيران غلاء الأسعار ومعاناة الخوف وعدم الاطمئنان»[٥٢].

وتلا إحتجاج أساتذة الجامعات وتحرك نقابات العمال ظهور ظاهرة أكثر خطورة من الناحية الأمنية تمثلت في قطع الطرق السريعة في اليمن والتي نفذتها عصابات يمنية مسلحة حيث أرهبت هذه العصابات المواطنين المسافرين على هذه الطرق كما تسببت في إيجاد أزمة تموينية حادة في الأسواق اليمنية. واتخذت هذه العصابات من مثلث صنعاء ـ الحديدة والحديدة ـ تعز وتعز ـ صنعاء مسرحاً لعملياتها والتي تمثلت في نهب السيارات والبضائع باستخدام القوة والأسلحة المختلفة. ورغم أن السلطات اليمنية اعتقلت عصابتين من عصابات قطاع الطرق إلا أن ظهور ظاهرة قطع الطرق يعتبر مؤشرا على سوء الأحوال الاقتصادية وتدهور الحالة الأمنية في البلاد.

بيد أن ما سبق الإشارة إليه من إضطرابات أمنية واحتجاجات سياسية ليس سوى مقدمة لما هو أسوأ. وتمثل ذلك في ظهور مسلسل الاغتيالات السياسية في شمال اليمن وجنوبه حتى بدا للمراقب السياسي أن الجمهورية اليمنية مقبلة على حرب أهلية ثانية ذات سمة أيديولوجية وقبلية.

لقد برز مسلسل الاغتيالات اليمنية في محاولة اغتيال الشيخ صادق بن عبدالله حسين الأحمر وذلك في ١٨/١٠/١٩٩١م. والشيخ صادق نجل شيخ مشايخ قبيلة حاشد ذات الثقل السياسي في شمال اليمن. واتهم الشيخ صادق مرتكبي الحادث بأنهم يسعون إلى «إثارة الفتنة بين القبائل اليمنية». وقد تعرض الشيخ صادق للحادث أثناء مروره في موكب يضم عشر سيارات بعد ظهر يوم الجمعة ١٨/١٠/١٩٩١ إذ فوجىء بوابل من الرصاص ينهمر على الموكب من كل الجهات عند محلة المدرج في منطقة قبائل سفيان. ولم يتوقف موكب الشيخ صادق أثناء الحادث في حين رد الشيخ صادق ومرافقوه على مصادر النار والتي تركزت على سيارته مما أدى إلى إصابة ثلاثة من مرافقيه أحدهم الشيخ أحمد عبدالله ذبيان والذي توفي في اليوم الثاني للحادث.

وقامت قبائل سفيان باعتقال مرتكبي الحادث والذي نفذه مجاهد بن حيدر وعدد من أصدقائه الشباب كما قامت بتسليم مجاهد بن حيدر إلى شيخ مشايخ بكيل الشيخ ناجي عبدالعزيز الشايف والذي استنكر حادث الاعتداء وشاركه في هذه الاستنكار عدد من القبائل اليمنية. بيد أن مجاهد بن حيدر (والذي ينتمي إلى قبيلة بكيل) لم يسلم الى قبيلة حاشد والتي قالت بدورها أنها لا ترغب في تصعيد الوضع مع قبيلة بكيل. وادّعى مجاهد بن حيدر لدى مثوله أمام الشيخ الشايف شيخ مشايخ بكيل أنه لله يثأر لمقتل أبيه»[٥٣].

ولم يكن العنف والثأر محصوراً بين أبناء القبائل اليمنية، بل انتشر ليشمل رجال الأمن والذين يفترض أنهم حماة الأمن والاستقرار. فخلال شهر أكتوبر عام ١٩٩١ حدثت مشاجرة بين ضابط في القوات المسلحة يدعى أحمد راجح الجاكي وشرطي مرور يدعى أنور حامد أمين نتيجة لمخالفة الضابط قواعد المرور في أحد شوارع صنعاء. وانتهت المشاجرة باستخدام كل من الضابط والجندي لمسدسه مما أدى الى مقتل ضابط مرور يدعى عبده علي شرف الدين والذي كان يراقب المشاجرة على بعد مترين من مكانها. ومما أعطى هذه الحادثة أهمية خاصة ووقع مميز في السياسة اليمنية مما رافقها من أحداث شغب كادت أن تؤدي إلى فوضى عارمة، حيث استغلت بعض العناصر التي وصفتها السلطات اليمنية «بمثيري الشغب من العاطلين والحزبيين» هذه الحادثة وخرجت في مظاهرة فورية وصاخبة واشتبكت مع قوات الأمن في أحد الشوارع الرئيسية ثم توجهت إلى مدخل مجلس النواب اليمني[٥٤]. وقد أسفرت تلك الأحداث عن خسائر مادية وبشرية وأعطت دليلا على هشاشة الوضع السياسي والأمني في البلاد.

وتلا هذه الحادثة حادثة أكثر خطورة تمثلت في دخول العقيد حسين دويد إلى المكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية في صنعاء يوم ١٩٩٢/٣/٣م. وقد دخل العقيد حسين إلى المكتب التنفيذي للمراجعة بشأن معاملة خاصة به يحملها. وعندما أبلغ النقيب جمال الكشري الموظف المسؤول في المكتب التنفيذي العقيد حسين بأنه يشك في صحة توقيع الرئيس علي عبدالله صالح الموجود على المعاملة وأنه سوف يحيل المعاملة إلى النيابة للنظر في الموضوع، لم تكن إجابة العقيد حسين سوى إخراج مسدسه على الفور وأطلق عدة عيارات على النقيب الكشري مما أدى إلى وفاته في اليوم التالي. وخلال مغادرة العقيد حسين للمكتب التنفيذي التقى بالنقيب عبدالغني العبيدي والملازم خالد المهدي فأرداهما قتيلين على الفور. بيد أن صوت طلقات الرصاص نبه حرس بوابة المكتب التنفيذي إلى ما يحدث فأطلقوا النار على العقيد حسين أثناء محاولته الهرب وقتلوه في الحال[٥٥]. لقد احتلت هذه الحادثة مركز الاهتمام لدى الحكومة اليمنية وطرحت تساؤلات عن كيفية دخول العقيد حسين إلى مبنى المكتب التنفيذي لرئاسة الجمهورية وهو حامل سلاحه، مما أتاح له الفرصة لاستخدامه وقتل الشهداء الثلاثة.

وامتد مسلسل العنف لينال من رموز الحكومة اليمنية. فقد تعرض وزير العدل اليمني السيد عبدالواسع سلام لمحاولة اغتيال في شهر أبريل ١٩٩٢م. كما نجا رئيس الوزراء المهندس حيدر أبوبكر العطاس من محاولة إغتيال تعرض لها يوم ١٩٩٢/٥/١٥م حينما ألقى ثلاثة أشخاص عبوات ناسفة خلف سور منزله. لقد كشف هذا الحادث وما تلاه من أحداث مماثلة عمق التحدي الذي ترفعه الجماعات المتطرفة للحكومة اليمنية. ورغم أن طبيعة واتجاه هذه الجماعات لايزال قيد الدراسة والتحليل إلا أن هناك مؤشرات عديدة تشير الى مسؤولية تنظيم «الجهاد» اليمني عن أعمال العنف الأخيرة ضد الرموز السياسية في الجمهورية اليمنية[٥٦].

لقد أدى التصعيد في أعمال العنف السياسي إلى اتخاذ الحكومة اليمنية لاجراءات أمنية جديدة في المدن اليمنية تقضي بمنع أي مواطن من حمل السلاح «إلا بترخيص مسبق تصدره وزارة الداخلية

والأمن وذلك إلى حين صدور القانون الذي ينظم عملية حيازة السلاح»[٥٧]. كما شكلت الحكومة اليمنية لجان أمنية عليا ولجان أمنية على مستوى المحافظة لتنفيذ الخطة الأمنية التي اقترحتها الحكومة. إضافة إلى ذلك اعتبرت الحكومة «جريمة الثأر اعتداء على الدولة، إلى جانب كونها اعتداء على الأشخاص»[٥٨].

بيد أن مساعي الحكومة اليمنية لتحسين الحالة الأمنية في البلاد اصطدمت بصعوبات متوقعة. فقد أصدر عدد من كبار شيوخ اليمن بياناً إلى الشعب اليمني دعوا فيه إلى إتخاذ الاجراءات الكفيلة بإقرار الأمن في البلاد. بيد أنهم حذروا من أن إصرار الحكومة على موقفها بشأن تحريم حمل السلاح سيكون «فتنة يعلم الله نتائجها وآثارها». وأشار الشيوخ في بيانهم إلى أن «اليمن كل اليمن مسلحة، ومع ذلك تكاد الجريمة تكون معدومة في ٩٠ في المائة من مناطق الجمهورية». وأوضحوا أن وجود السلاح على نطاق واسع «هو الذي جعل المجرمين يحسبون له ألف حساب، وأي محاولة من هذا القبيل ستكون مرفوضة تماما من قبل الشعب اليمني «وطالب البيان» بعدم الفصل بين الوضع الأمني والقضايا الادارية والسياسية والمعيشية وتفشي الفساد»[٥٩].

وباختصار يمكن القول إن ظاهرة العنف السياسي رفعت تحدياً قوياً لدولة الوحدة اليمنية. ورغم الاجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة اليمنية للحد من هذه الظاهرة فإن القيم الاجتماعية التي تحكم المجتمع اليمني، وضعف السلطة المركزية، والانفتاح السياسي الذي رافق قيام دولة الوحدة قد يحد من قدرة الحكومة على الحد من ظاهرة العنف في المستقبل القريب.

التنظيمات السياسية: إن أبرز نتائج قيام دولة الوحدة اليمنية هو ظهور «التضخم السياسي» في الجمهورية اليمنية. فقبل الوحدة كان هناك تنظيم سياسي واحد يحكم الشطر الجنوبي من اليمن وهو الحزب الاشتراكي اليمني. في حين شكل المؤتمر الشعبي العام التنظيم السياسي الحاكم في الشطر الشمالي. وإذا كان الشطر الجنوبي تميز قبيل الوحدة بعدم وجود أي قوى حزبية منافسة للحزب الاشتراكي اليمني فإن الوضع في الشطر الشمالي كان على خلاف ذلك إذ كان يوجد في اليمن الشمالية عدد من القوى السياسية الفاعلة أخذت شكل تنظيمات أو تجمعات سياسية منافسة للمؤتمر الشعبي العام وهذا الاختلاف في خارطة الوضع السياسي لشطري اليمن نتج عن إختلاف النظام السياسي في كل منهما. من الصعوبة بمكان حصر التنظيمات السياسية الموجودة حاليا في دولة الوحدة اليمنية. فالوضع في اليمن في الوقت الحاضر يشبه إلى حد كبير وضع لبنان في مرحلة الستينات والسبعينات، حيث أصبح تشكيل الحزب السياسي لا يتطلب أكثر من زعيم وعشرة رفاق وبيان يوجه إلى الشعب يعلن عن قيام حزب الجماهير ويوزع بالفاكس على الصحافة اليومية. ان هذا البناء الهش للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية انعكس على أيديولوجيتها وتنظيمها ومن ثم على فعاليتها وشرعيتها السياسية. وتحولت بعض الأحزاب من كونها أداة فعالة للتكامل السياسي والتنمية السياسية إلى عقبة أمام تحقيق الوفاق والوحدة الوطنية. يوجد في الساحة اليمنية الآن أكثر من أربعين حزباً أو تنظيما سياسياً. منها على سبيل المثال لا الحصر: المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي اليمني، حزب

التجمع الوحدوي، التجمع اليمني للاصلاح، حزب الأحرار الدستوري، منظمة حزب البعث الاشتراكي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، جبهة التصحيح الثورية، الحزب الجمهوري، حزب المنار، رابطة أبناء اليمن، الجبهة الديمقراطية المتحدة، التنظيم السبتمبري، الأخوان المسلمون، التنظيم الشعبي للقوى الثورية، الحزب الاجتماعي القومي، حزب الوحدة الشعبية والتجمع الوطني. وحيث أن غالبية هذه الأحزاب في المراحل الأولى للتجربة السياسية فإننا نعتقد أنه مع مرور الزمن ومع زيادة النضج السياسي لدى النخبة اليمنية فإن عدد الأحزاب السياسية سوف يختزل وبشكل كبير بما يتلاءم مع الواقع السياسي والامكانيات السياسية المتاحة في الجمهورية اليمنية.

إن أول مشكلة تواجه الأحزاب اليمنية هي الاختلافات الأيديولوجية الجذرية فيما بينها. وتمركز هذا الاختلاف الأيديولوجي بين التيار الأصولي الاسلامي من جانب والتيار السياسي العلماني من جانب آخر. فالإسلاميون مثلا يرفضون مبادىء الحزب الاشتراكي اليمني ويصفون قادته بـ «الأقلية الملحدة». وتزعم الشيخ عبدالمجيد الزنداني التيار الاسلامي اليمني الذي تحفظ على مشروع دستور دولة الوحدة اليمنية ورفع شعار «نعم للوحدة لا للدستور»[٦٠]. في حين سعى الحزب الاشتراكي اليمني الى دفع مسيرة الوحدة وتضمين دستورها مضامين اشتراكية وان كانت أقل حدة بكثير مما كان موجوداً في الشطر الجنوبي. لقد وجد الحزب الاشتراكي اليمني أن الوحدة هي أفضل طريق لخروج من المأزق السياسي الذي يواجه الحزب في الداخل والخارج. في حين رأى التيار الاسلامي اليمني أن دولة الوحدة اذا قامت على أساس الدستور المقترح ستكون دولة علمانية لا تحقق النموذج الاسلامي الذي ينشده. وإذا كان الاسلاميون يحظون بتعاطف من الأحزاب الأصولية والتقليدية، فإن الحزب الاشتراكي يحظى بدوره بتعاطف الأحزاب القومية واليسارية والتي ترفض برنامج التيار الأصولي وترى فيه عودة إلى الوراء ومحاولة لتكريس التشطير. ومع مرور الزمن قد يتبلور الصراع الأيديولوجي في الساحة اليمنية بين محور التيار الأصولي ـ التقليدي ومحور التيار اليساري ـ القومي وسيكون موضوع «أسلمة» مجتمع دولة الوحدة نقطة لتشكيل التحالفات السياسية والتحالفات السياسية المضادة في دولة الوحدة.

ولم يقتصر الاختلاف بين التنظيمات اليمنية على الجوانب النظرية (الأيديولوجية) حيث أن مثل هذه الظاهرة مألوفة في الدول النامية والمتقدمة والتي تسمح بالتعددية السياسية. بل إن ما يميز بعض التنظيمات السياسية اليمنية هو طبيعة تشكيلها مما يجعلها أقرب إلى التجمعات من الأحزاب. فبعض الأحزاب والتنظيمات اليمنية تقوم على أسس إقليمية أو قبلية حيث تجد أن العضوية في الحزب محصورة على منطقة أو قبيلة معينة. لقد استفادت القبائل اليمنية من الأحزاب السياسية كآلية للممارسة في عصر الانفتاح السياسي، وأصبح رئيس القبيلة هو رئيس الحزب وأعضاء القبيلة أعضاء في الحزب وبشكل تلقائي، بل أن بعض القبائل تنظر إلى خروج أحد أبنائها من الحزب بمثابة خروج من القبيلة وتنظر إلى هذه الخطوة على أنها خيانة لا تغتفر.

رغم هذه السمات الأيديولوجية والتنظيمية الهشة للأحزاب السياسية اليمنية، الا أنها رفعت تحدياً قوياً للأحزاب الحاكمة في الجمهورية اليمنية، بل إن الأحزاب السياسية اليمنية خارج السلطة رغم اختلافاتها السياسية وتفاوت قوة نفوذها تعاونت فيما بينها في كثير من المسائل للضغط على الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) وذلك بغية الحصول على مكاسب سياسية لها. لقد تحدثت قادة هذه الأحزاب بحدة سياسية تعطي انطباعا للمراقب السياسي بأنهم يتحدثون من موقف الند للند تجاه الأحزاب الحاكمة. فقد علق السيد عبدالرحمن الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن على مصادقة مجلس الرئاسة اليمني على قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية فوصف هذا القانون بأنه «قانون العيب» لأنه «يتناقض تناقضا كاملا مع مواد عدة نص عليها الدستور»[٦١].

نستنتج مما سبق أن الأحزاب والتنظيمات اليمنية كمؤسسات سياسية تفتقر للنظرية والتنظيم وتعاني من ضعف ملموس سوف يحول دون قيام هذه الأحزاب والتنظيمات بدور إيجابي في بناء دولة الوحدة اليمنية. إن تجربة الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في عمر دولة الوحدة اليمنية المحدودة جداً تعطي مؤشراً سلبياً لدور الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في ترسيخ كيان دولة الوحدة، ذلك أن هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية يغلب عليها التنافر أكثر من التعاون وهي أن تعاونت لغايات سياسية آنية وخاصة وبعيدة عن منظور دولة الوحدة. لاشك أن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لديهما رصيد من التجربة والخبرة السياسية والتصور الواضح لدولة الوحدة مما يجعلهما أكثر تقدماً في النظرية والتنظيم من الأحزاب الأخرى. بيد أن هذه الأحزاب تم تشكيلها من قبل قيام دولة الوحدة وفي مرحلة إنفراد الحزب بالسلطة وبمعزل عن تجربة الانفتاح السياسي. لذا لا يمكن مقارنتها بالأحزاب الجديدة الأخرى والتي بدأت بالفعل تسحب من الرصيد السياسي للحزبين الحاكمين وهذا سيؤدي الى بعثرة القوة السياسية في دولة الوحدة ومن ثم إضعاف دور الأحزاب السياسية كأداة للتوحيد السياسي.

سيطرة الشمال على الجنوب: من خلال المبحث الأول من هذه الدراسة (الخلفية التاريخية) نستنتج أن الدعوة الى الوحدة اليمنية جاءت من الشمال. فالشمال كان دائما الداعي إلى الوحدة في عهد الإمامة أو في العهد الجمهوري. لقد نظرت النخبة الحاكمة اليمنية منذ عهد الاستقلال وحتى قيام الوحدة إلى الجنوب على أنه جزء لا يتجزأ من الشمال ويجب أن يضم الشطران في كيان سياسي واحد وبأية وسيلة ممكنة.

لقد كانت استجابة الجنوب لدعوة الوحدة اليمنية تتراوح بين الرفض تارة والفتور والمماطلة تارة أخرى والتردد والحذر في تنفيذ إتفاقيات الوحدة التي تم التوصل إليها بعد قتال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩م. بيد أن أحداث يناير ١٩٨٦م وغيرها من العوامل التي سبق الإشارة إليها في المبحث الثالث من هذه الدراسة (عوامل الوحدة اليمنية) غيرت وبشكل جذري موقف قادة الحزب الاشتراكي اليمني من الوحدة ودفعتهم لتقبل فكرة الوحدة بل والحماس لها لاعتبارات تمس مصلحة الحزب ومصلحة الدولة في ظل المستجدات السياسية المحلية والدولية. في حين رحب الشعب اليمني في

الشطر الجنوبي بالوحدة كمخرج من المعاناة التي حلت به لحين من الدهر وكوسيلة للتجديد السياسي.

إلا أنه وبعد قيام دولة الوحدة ساد تخوف في الشطر الجنوبي من أن تؤدي الوحدة الى أن «يلغى الجنوب لحساب الشمال». وبالتالي فما هو قائم من حكومة وحزب وجاه وسلطان في الجنوب سيكون مهدداً بالزوال مع زيادة تماسك دولة الوحدة[٦٢]. وعدد مثقف ذو صلة بالشطر الجنوبي «السيئات القادمات الى حضرموت» بعد قيام دولة الوحدة. فذكر منها زيادة الجريمة وحوادث القتل والنهب والاغتصاب وانتشار شجرة القات. بيد أن الأدهى من هذا والأمر منه..

أن هناك عملية تدفق بشري يمني شمالي إلى مناطق الجنوب وبالأخص حضرموت.. وهذه العملية التي هي الآن في بدايتها تتركز في قطاع التجارة والاقتصاد حيث يجري شراء وتملك المحلات التجارية بكثرة.. كما أن هناك توجهاً لبناء المساكن الخاصة وشراء قطع الأراضي.

والتقديرات التي يتحدث عنها البعض وفقا للمعلومات.. تشير إلى أن نظام علي عبدالله صالح يعد العدة لدفع ما يصل الى مليون يمني من المناطق الشمالية الى المناطق الجنوبية من الجمهورية اليمنية في خطة طموحة لايجاد توازن معقول بين الشماليين والجنوبيين في المناطق الجنوبية بكسر الخصوصية السكانية في الجنوب وبالذات في حضرموت[٦٣].

إن المقولة السابقة توضح مدى فهم المواطن اليمني في الجنوب لدولة الوحدة. ففي ظل الوحدة الاندماجية كما هي الحال في الوحدة اليمنية يتوقع أن تتلاشى القيود على حركة السكان ونشاطهم التجاري. بل يتوقع أن يكون الدافع وراء قيام دولة الوحدة هو تحقيق التوازن بين عناصر مكانة الدولة ومنها العنصر السكاني والعنصر الاقتصادي. بيد أنه يبدو للمراقب السياسي أن أبناء الشطر الجنوبي فهموا الوحدة على أن لها غاية إيجابية واحدة وهي تخليصهم من نظام حكم الحزب الاشتراكي دون التفكير فيما بعد ذلك. لقد أدت السرعة التي تمت بها الوحدة إلى عدم استيعاب أبناء الشعب اليمني في الشمال والجنوب للأبعاد الكاملة لافرازات الوحدة وما تحمله من إيجابيات وسلبيات لسكان الشمال وسكان الجنوب ولليمن ككل. بوأمام هذا النقص الفاضح في فهم معنى الوحدة قبل قيامها ستكون دروس الوحدة وعبرها قاسية بعد قيامها شأنها بذلك شأن الوحدات السياسية الأخرى التي عرفها التاريخ المعاصر.

الخاتمة

الوحدة اليمنية بعد عامين

في دراسته المميزة عن ماضي ومستقبل الوحدة اليمنية والتي أعدها عام ١٩٨٨م توصل «غري غوري غوز» إلى استنتاج مفاده أن هناك عقبات عديدة تقف في طريق الوحدة اليمنية. فنمط التطور الاقتصادي والسياسي في الشطر الشمالي والشطر الجنوبي من اليمن مختلف وبشكل كبير. بالرغم من إعتراف حكومة الشطر الجنوبي بالإسلام كدين رسمي للدولة، فإنها تعتبر أكثر دولة علمانية في العالم

العربي، بينما جعلت حكومة الشطر الشمالي الإسلام مصدراً أساسياً للحكم. ولقد طورت النخبة اليمنية في كلا الشطرين مصالح مرتبطة بالتشطير أكثر من الوحدة، كما أن العوامل الاقليمية والمحلية يمكن القول أنها تعمل ضد أي خطوة وحدوية في المستقبل القريب. لكن رغم هذه العقبات فإن التزام اليمنيين في كلا الشطرين بالوحدة ظل قوياً، كما أن الوحدة أصبحت تمثل الديناميكية التي لا غنى عنها في العلاقات بين الشطرين. لقد أغرت القادة الطموحين لمتابعة تحقيق الحلم رغم ثمنه الباهظ ونتائجه غير المضمونة[٦٤].

ولقد كان استنتاج «غوز» في مكانه. فرغم العقبات والصعوبات التي وقفت وأحاطت في طريق الوحدة، وبغض النظر عن الثمن الذي سيدفعه الشمال والجنوب فقد تحققت الوحدة اليمنية بعد أمل طال انتظاره أكثر من سبعين عاماً.

بيد أن تحقيق الوحدة شيء واستمرارها شيء آخر، خصوصا حينما تأخذ الوحدة الشكل الاندماجي الذي يقفز مراحل التطور وتتم بإرادة القيادة السياسية العليا في الدولة. في مثل هذه الحالة تهمش الظروف الموضوعية ويكون تحقيق الحلم غاية بغض النظر عن كيفية الوصول إليه والمحافظة عليه.

لم يمض سوى عامين على قيام الوحدة اليمنية وهذه الفترة ليست كافية لتقييم أداء آليات الوحدة وعملية التوحيد. بيد أن هذا كل ما نملكه من تاريخ الوحدة لتقييم التجربة في ضوء معطياتها وانجازاتها. وهذه الفترة تدخل ضمن الفترة الانتقالية لدولة الوحدة اليمنية والتي تم تحديدها بالفترة ما بين ٢٢ مايو ١٩٩٠ و٣٠ نوفمبر ١٩٩٢م.

لقد تميزت المرحلة الانتقالية للوحدة بمظاهر تدفع المراقب لمسيرة الوحدة اليمنية إلى البعد عن التفاؤل بشأن مستقبلها. فقد شهدت المرحلة الانتقالية مسلسلات عنف وعمليات اغتيال تعرض لها عدد من القادة اليمنيين في الشمال وفي الجنوب. كما شهدت اليمن عدداً من المظاهرات والاضرابات والتي عبرت عن احتجاج على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في دولة الوحدة. وبرز في المرحلة الانتقالية تضخم سياسي حاد انعكس على فعالية كل من الحكومة والأحزاب في الأداء السياسي، وشل قدرة الحكومة على التعامل مع المشكلات التي أفرزتها عملية التوحيد.

كما أن مظاهر التوحيد في دولة الوحدة اقتصرت على الجوانب الخارجية مع تقدم محدود وبطيء في المجال الداخلي. فاليمن لايزال يخضع لحكم حزبين منفصلين ينتمي كل منهما إلى أحد الشطرين ويأخذ بأيديولوجية سياسية مغايرة للآخر. كما لايزال تداول عملات كل من الشطرين (الريال والدينار) قائماً، في حين لم يتم بعد دمج القوات المسلحة وما تم تحقيقه في هذا المجال هو توحيد القيادات العليا.

أما تجربة مجلس النواب الموحد فلم تأت بجديد على الواقع العملي خلال العامين الأولين لدولة الوحدة، حيث لم يتمكن المجلس بعد من فرض نفوذه كسلطة تشريعية خولها دستور دولة الوحدة الكثير من الصلاحيات. وكثيرا ما تلجأ الحكومة إلى إصدار قرارات تنفيذية من مجلس الرئاسة بالقوانين التي يمكن أن تثير جدلا داخل مجلس النواب. وربما يرجع ضعف مجلس النواب الموحد

إلى أنه يعتبر إمتداداً لمجالس النواب السابقة في حين أنه وجب على المجلس أن يتعامل مع واقع سياسي مختلف. ويرى البعض أن تجربة مجلس النواب الموحد رغم تواضعها فإنها تعتبر تجربة متميزة عن بقية آليات الوحدة خاصة وأن المجلس يمثل لأول مرة كل أبناء اليمن. وعلى حد قول صحفي يمني فإن «لا أحد يستطيع أن ينكر الانجاز الوحدوي الذي قدمه المجلس من خلال مناقشته وإقراره لعدد كبير من مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة وهي قوانين وحدوية حلت محل قوانين الشطرين السابقين» بيد أن هذا الصحفي يستدرك قائلا: «صحيح أن بعض هذه القوانين لا يطبق إلا أنها تظل بانتظار التنفيذ متى ما انتهت تدخلات الفترة الانتقالية»[٦٥].

إن الصعوبات سالفة الذكر والتي أحاطت بمسيرة الوحدة اليمنية وحدت من تقدمها أوجدت نوعاً من الإحباط والتذمر لدى صانعي الوحدة اليمنية. ففي كلمة ألقاها «علي سالم البيض» نائب رئيس الجمهورية اليمنية يوم ١٩٩٢/٦/٦م في محافظة ذمار قال «البيض»: «لن نستطيع أن نغير اقتصادنا، أو تحديث دولتنا، أو الانتقال إلى الديمقراطية، أو استكمال الوحدة بمفهومها الوطني والديمقراطي، اذا لم نعبر من خلال تحديد الأولويات والخطوات الثابتة على طريق التقدم وفق الامكانات، وإتاحة الفرص للكوادر اليمنية وإعطائها الفرصة». وأكد نائب رئيس الجمهورية أن الأولوية الأولى لتحقيق مجمل تلك الأهداف هو الاستقرار والأمن. وأضاف «أن الصبر سينفذ إذا لم يجر تنفيذ الخطة الأمنية كما حددتها الحكومة.. للقضاء على الإرهاب تواجهها السلطة أمام الشعب ودعى إلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية وفي تثبيت الأمن والاستقرار. وقال «على القيادة مراجعة الأخطاء من خلال ما يعبر عنه الشارع وتعبر عنه الجماهير»[٦٦]. إن هذا التشخيص لحال الأوضاع في دولة الوحدة يعتبر إعترافاً بحجم المشكلة ويمثل نوعا من النقد الذاتي جاء من أبرز عناصر القيادة في دولة الوحدة.

إن ما تجاهله «علي سالم البيض» هو أن صانعي الوحدة اليمنية (وهو واحد منهم) قد اختاروا الطريق السهل السريع لتحقيق الوحدة فيما أجلّوا المشاكل التي يجب أن تعالج قبل قيام الوحدة إلى ما بعد قيامها. لقد أدرك قطاع واسع من مثقفي اليمن خصوصاً في الشمال خطورة التسرع في قيام الوحدة وتجاهل الظروف الموضوعية ومعطيات الواقع اليمني في كل من الشطرين بما في ذلك الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتباين دور القوى السياسية الفعالة. ولكم تمنى بعض أبناء اليمن ممن تحدث معهم كاتب هذه الدراسة ومن يدركون حقا ضخامة المهمة وحجم المسؤولية أن تبدأ الوحدة بشكل تدريجي حيث يتم أولا توحيد القطاعات ذات الصلة بالمسائل الخارجية ثم يتم بعد ذلك تحقيق الوحدة الاندماجية في بقية قطاعات الدولة. بيد أن تخوف صانعي الوحدة اليمنية من خطورة التأجيل قد دفعهم الى القفز فوق المعطيات الموضوعية للوصول بأسرع ما يمكن للهدف المقصود.

لقد كرست العشرون سنة الماضية أوضاعا مختلفة في كل من شطري اليمن ليس من السهولة صهرها في عامين. فهذه الأوضاع مرتبطة بقيم ومفاهيم الانسان اليمني ونمط سلوكه اليومي وأسلوب

مشـاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية. مثل هذه الأوضاع لا يمكن التعامل معها بمجرد إتخاذ قرارات سياسية أو إجراءات إدارية.

وإذا كان مثقفو الشمال رفعوا موضوع الاختلاف في النظم التي تحكم الشطرين فإن مثقفي الجنوب رفعوا موضوع الفارق الحضاري بين الأوضاع في الشمال والأوضاع في الجنوب. فالقبائل لها وزن كبير في الشمال بينما نفوذها ضعيف في الجنوب في مواجهة السلطة المركزية القوية. وبينما عادة الثأر منتشرة في الشمال فإنها اختفت تقريبا من الجنوب. ومنهم من أعتبر أن قانون الأسرة في «عدن» متقدم عنه في صنعاء[٦٧].

إن ما ذكر سابقا من سلبيات تدفع باتجاه التشاؤم بشأن مستقبل الوحدة اليمنية يجب أن لا يدفعنا لتجاهل إيجابيات الوحدة ومنجزاتها والتي قد تدفع البندول باتجاه التفاؤل.

إن أول ما يأب الإشارة إليه هو ما فعلته الوحدة في الشطر الجنوبي من اليمن فقد تركت الوحدة أثرا إيجابيا ملحوظا في الجنوب دون الشمال إذ غيرت الوحدة معالم الحياة في الشطر الجنوبي بشكل عام وأنهت حقبـة من الزمن اتسمت بالانغلاق التام. لقد تغيرت معالم الحياة السياسية والاقتصادية في الشطر الجنوبي وأصبحت أكثر واقعية من ذي قبل وأقرب لحاجات الانسان. وتخلص الشعب اليمني في الجنوب من قبضة الحزب الواحد وتجربة المليشيات الشعبية وظهرت آلية السوق وبرز دور القطاع الخاص. وعموما يمكن القول أن الوحدة أوجدت نقلة نوعية في الشطر الجنوبي وأحدثت زلزالا في بنية المجتمع وغيرت توازن القوى الفاعلة فيه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن حكومة دولة الوحدة حافظت على التزامها تجاه الانفتاح السياسي في اليمن رغم الصعوبات التي واجهتها نتيجة للأخذ بهذه السياسة. وأعطت بذلك لنفسها مصدر شرعية في الداخل والخارج.

لقـد استطاعت القوى السياسية في الشمال والجنوب أن تطرح نفسها في الساحة السياسية وتعلن برامجها وتحدد مواقفها تجاه قضايا الساعة بدون خوف أو تردد أو حذر. وبذلك امتصت الحكومة عداء القوى السياسية المعارضة وأوجدت آلية للتعامل معها.

كما لابـد من الاشـارة إلى أن عمر تجربة الوحدة اليمنية عامان وهذه الفترة غير كافية لفحص الفرضيات بشأن مستقبل الوحدة. فخلال المراحل الأولى لقيام الوحدة تبرز عادة المشكلات المدفونة في رحم المجتمـع، ثم يلي تلك المـرحلة مرحلة التكيف السياسي والتي يبدأ فيها صياغة السياسات الوحدوية وبلورة الأبعاد الإيجابية للوحدة.

وعلى ضوء ما سبق من استعراض موجز لملف الوحدة اليمنية يمكن القول أن الوحدة اليمنية لا تواجه خطر التشطير مرة أخرى ذلك أن عوامل التوحيد من القوة بحيث لن تسمح بتكرار التجزئة. بيد أن دولـة الوحدة اليمنية ستواجه تحديات قوية جدا داخل إطار دولة الوحدة وسوف تأتي هذه التحديات من الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومن القوى الحزبية والقبلية والتي تفتقر للنظرية بيد أنها مسلحة وذات نفوذ سياسي يفوق في بعض المناطق نفوذ الحكومة، ثم وهذا هو الأهم، من ظاهرة العنف السياسي التي بدأت تشد مجتمع دولة الوحدة باتجاه مستنقع الحرب الأهلية الثانية.

مصادر الدراسة

(١) د. أحمد يوسف أحمد. «قضية الوحدة اليمنية: دراسة في رؤية القيادة في الشطر الشمالي ١٩٧٨ - ١٩٨٤م» **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، أبريل ١٩٨٨م، ص ٣٥.

(٢) F. Gregory Gause, III "The Idea of Yemeni Unity" **Journal of Arab Affairs** Vol.6,No. 1,1987, p.55.

(٣) د. سيد مصطفى سالم، **تكوين اليمن الحديث: اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨)**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤م)، ص ١٤٣.

(٤) **المرجع السابق**، ص ١٤٩.

(٥) Robert W. Stookey, "Yemen: Revolution Versus Tradition", in Robert W. Stookey, **The Arabian Peninsulia: Zone of Ferment** (Stanford, Ca. Hover Institution Press, 1984),p.79.

(٦) سلطان ناجي، «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية»، **المستقبل العربي**، عدد ٥٩، ١/١٩٨٤، ص ٣٠.

(٧) سيف علي مقبل، **وحدة اليمن تاريخياً**، (بيروت: دار الحقائق للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ص ١١ - ١٢.

(٨) أحمد جابر عفيف، **الحركة الوطنية في اليمن: دراسة ووثائق**، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢)، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٩) د. عبدالكريم علي الأرياني، «الوحدة اليمنية»، **أبحاث سياسية** (الجمهورية العربية اليمنية، وزارة الخارجية، العدد الثاني، يناير ١٩٩٠)، ص ٢٢.

(١٠) Robert W. Stookey, **Yemen: The Politics of the Yemen Arab.** (Boulder, Colo. WEstview Press, 1978), p.1.

(١١) عبدالملك المخلافي، «العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة: ١٩٦٧ - ١٩٨٧»، **المستقبل العربي**، العدد ١١٥، ٩/١٩٨٨، ص ١٤.

(١٢) عفيف، **المرجع السابق**، ص ٤٥٥.

(١٣) عفيف، **المرجع السابق**، ص ٤٦٣.

(١٤) عبدالله البردوني، **اليمن الجمهوري**، (دمشق: مطبعة الكتاب العربي، ١٩٨٣) ص ٦٠١. أنظر أيضا: J.E. Peterson, **Yemen: The Search for a Modern State** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982), p.121 and p.133.

(١٥) المخلافي، **المرجع السابق**، ص ١٦.

(١٦) Mark N. Katz, "North Yemen Between East and West", **American-Arab Affairs**, No. 8, Spring 1984, p.103.

(١٧) بعد فشل الانقلاب الذي قامت به بعض العناصر المعارضة في الجمهورية العربية اليمنية في ١٥ أكتوبر ١٩٧٨م لجأت هذه العناصر الى جمهورية اليمن الديقراطية الشعبية وانضمت الى الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لحكومة صنعاء والتي تتخذ من عدن مقرا لها. وقامت عناصر الجبهة الوطنية الديمقراطية بشن غارات عسكرية عبر الحدود على الجمهورية العربية اليمنية حيث أثارت الرعب لدى القبائل اليمنية في جنوب الجمهورية العربية اليمنية. ومع مطلع عام ١٩٧٩م، تصاعد التوتر العسكري على الحدود بين الدولتين حتى اندلع القتال بينهما يوم ٢٤ فبراير ١٩٧٩. عن مسببات هذا القتال أنظر: عبدالحميد الموافي، «النزاع بين شطري اليمن ومؤتمر الجامعة العربية»، **السياسة الدولية**، العدد ٥٦، أبريل ١٩٧٩. كذلك أنظر: J.E. Peterson, **Conflict in the Yemens and Superpower Involvement** (Washington, D.C. Center for Contemporary Arab Studies, 1981), p.24.

(١٨) لقد رفض عبدالفتاح إسماعيل مساعي علي ناصر محمد لتحسين العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية ومن ثم دفع مسيرة الوحدة السياسية بين البلدين. ويرجع رفض عبدالفتاح اسماعيل لخطوات الوحدة مع اليمن الشمالية الى اعتبارات سياسية ذات صلة مباشرة بالصراع على السلطة في اليمن الجنوبية بين جناح عبدالفتاح إسماعيل من جانب وجناح علي ناصر محمد من جانب آخر. لقد نظر عبدالفتاح إسماعيل إلى مبادرات علي ناصر محمد الخارجية بما في ذلك مساعي الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية على أنها محاولة من علي ناصر محمد للتملص من حسم الموقف السياسي بالداخل وتعزيز نفوذه السياسي بالخارج. أنظر: علي العراف، **اليمن الجنوبي: الحياة السياسيةب من الاستعمار الى الوحدة**، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٢٣ ـ ٣٦٠.

(١٩) **القبس**، العدد ١٦٤٤، في ٢٤/٥/١٩٩٠م.

(٢٠) **الحياة**، العدد ٩٩٨٥، في ٢٣/٥/١٩٩٠م، ص١.

(٢١) **الشرق الأوسط**، العدد ٤١٩٧، في ٢٦/٥/١٩٩٠م، ص١.

(٢٢) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٨١٩، في ٧/٢/١٩٩٢م، ص١.

(٢٣) **الحياة**، العدد ١٠٦١٠، في ٢٥/٢/١٩٩٢م، ص٥.

(٢٤) **مشروع دستور دولة الوحدة**، (الرياض: سفارة الجمهورية العربية اليمنية).

(٢٥) المخلافي، **المرجع السابق**، ص ٢٨.

(٢٦) **الحياة**، العدد ١٠٢٨٩، في ١٥/٤/١٩٩١م، ص١.

(٢٧) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٥٢١، في ١٥/٤/١٩٩١م، ص١.

(٢٨) **الحياة**، العدد ١٠٢٨٩، في ١٥/٤/١٩٩١م، ص١.

(٢٩) **الحياة**، في ٢٧/٤/١٩٩١م، ص١.

(٣٠) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٩٠١، في ٢٩/٤/١٩٩٢م، ص٦.

(٣١) محمد إبراهيم الحلوة، **السياسة الخارجية اليمنية في العهد الجمهوري: دراسة تحليلية في أبعادها الداخلية والخارجية**، (الرياض: مركز البحوث، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥)، ص ١٨.

(٣٢) علي الصراف، **المرجع السابق**، ص ٣٣٩ ـ ٣٦٣.

(٣٣) **الحياة**، العدد ٩٩٨٦، في ٢٤/٥/١٩٩٠م، ص١.

(٣٤) م. س غورباتشوف، بيريسترويكا: **والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع**، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٣٥) «القيادة السوفيتية الجديدة.. ورياح التغيير»، **السياسة الدولية**، العدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، ص ٢٦١.

(٣٦) Mark N. Ktaz, "Yemen Unity and Saudi Secruity" **Middle East Policy, Vol.1, 19992, p. 123.**

(٣٧) **اليوم السابع**، ١١/٩/١٩٨٩، ص ١٤.

(٣٨) F. Gfregory Gause, **Saudi-Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign Influence** (New York: Columbia University Press, 1990), pp.98-102.

(٣٩) **الحياة**، العدد ١٠٧٤٨، في ١٤/٧/١٩٩٢م، ص ٤.

(٤٠) **الحياة**، العدد ٤٩٢٥، في ٢٣/٥/١٩٩٢م، ص ٥.

(٤١) **الحياة**، العدد ٤٨٥٠، في ٩/٣/١٩٩٢م، ص ٤

(٤٢) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٠٧٦، في ٢٥/١/١٩٩٠، ص ١

(٤٣) الحياة، العدد ١٠٣٥٩، في ١٩٩١/٦/١٦، ص ١.

(٤٤) أنظر: **التقرير السنوي للبنك الدولي**، (واشنطن: البنك الدولي، ١٩٩٠م)، ص ٢٣٩. وكذلك **الحياة**، العدد ٤٨٢٠، في ١٩٩٢/٢/٨م، ص ١٦.

(٤٥) **الحياة**، العدد ١٠٢٩٣، في ١٩٩١/٤/١٠م، ص ١٠.

(٤٦) **المرجع السابق**، ص ١١.

(٤٧) **القات في حياة اليمن واليمنيين: رصد ودراسات وتحاليل**، (مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨١م)، ص ٥.

(٤٨) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٨١٠، في ١٩٩٢/١/٢٩م، ص ١٤.

(٤٩) **الحياة**، العدد ١٠٢٧٠، في ١٩٩١/٣/١٩م، ص ١.

(٥٠) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٧٦٧، في ١٩٩١/١٢/١٧م، ص ١.

(٥١) **الحياة**، ١٠٣٥٨، في ١٩٩١/٦/١٥م، ص ٧.

(٥٢) **الحياة**، العدد ١٠٦١٥، في ١٩٩٢/٣/١م، ص ١.

(٥٣) عن تفاصيل الحادثة وأبعادها أنظر **الحياة**، العدد ١٩٩١/١٠/٣١، ص ٤. **الحياة**، العدد ١٩٩١/١١/٤م، عدد ١٠٤٩٩، ص ١.

(٥٤) **الشرق الأوسط**، ١٩٩١/١١/١٢م، ص ١.

(٥٥) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٨٤٨، في ١٩٩٢/٣/٧م، ص ١.

(٥٦) **الحياة**، العدد ١٠٩٤٥، في ١٩٩٣/١/٢٩م، ص ١، وعدد ١٠٩٥٠، في ١٩٩٣/٢/٣م، ص ١.

(٥٧) **الحياة**، العدد ١٠٦٨٠، في ١٩٩٢/٥/٦م، ص ١.

(٥٨) **الحياة**، العدد ١٠٦٨٢، في ١٩٩٢/٥/٨م، ص ١.

(٥٩) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٩١٤، في ١٩٩٢/٥/١٢م، ص ١. (٦٠) **الحياة**، العدد ٩٩١٠، في ١٩٩٠/٢/٢٢م.

(٦١) **الحياة**، العدد ١٠٥٠٢، في ١٩٩٠/١١/٧م، ص ٦.

(٦٢) **الأهرام**، ١٩٩٠/٣/٦م، ص ٧.

(٦٤) F. Gregory Gause II, "Yemeni Unity: Past and Future" **Middle East Journal**, Vol. 42, No.1, Winter 1988, p.47.

(٦٥) **الشرق الأوسط**، العدد ٤٩٢٤ في ١٩٩٢/٥/٢٢م، ص ٥.

(٦٦) **الشق الأوسط**، العدد ٤٩٣٩، في ١٩٩٢/٦/٦م، ص ٣.

(٦٧) **الأهرام**، المرجع السابق.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

● تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل إلى أيدي مايزيد على عشرة آلاف قارىء.

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ.د. حياة ناصر الحجي

المقر : كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف : ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣
فاكس : ٤٨١٢٥١٤

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص.ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

الاشتراكات

* في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ دينارا للمؤسسات.

* في البلاد العربية : ٤.٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

* في الدول الأجنبية: ٢٠ دولارا للأفراد، ٦٠ دولارا للمؤسسات.